الأمم المتحدة

A/57/15 (Part II) (ADV.MMEO)

# الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2002
Arabic
Original: English

**الدورة السابعة والخمسون**

## تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية التاسعة عشرة*

**(بانكوك، من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢)**

## المحتويات


| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| | مقدمة | ٣ |
| الأول - | حصيلة استعراض منتصف المدة | ٥ |
| ألف - | استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية | ٥ |
| | ١ - ملخص أعده الرئيس | ٥ |
| | ٢ - المبادئ التوجيهية الخاصة بسير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد | ٧ |
| | مرفق | ١٠ |
| باء - | إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك | ١١ |
| | ١ - تقييم الأعمال المضطلع بها منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر: الدروس المستفادة | ١٤ |
| | ٢ - اتجاه ومجالات التأكيد حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر | ٢٠ |


* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية التاسعة عشرة، المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. وسيصدر التقرير في شكله النهائي مع تقرير الدورة التنفيذية الثامنة والعشرين وتقرير الدورة التاسعة والأربعين للمجلس في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسين، الملحق رقم ١٥ (A/56/15).

010802 010802 02-49092 (A)
*0249092*

٣ - الدروس المستفادة من استعمال مؤشرات الإنجاز ..... ٢٣

جيم - ملخص لما أجري على مستوى رفيع من مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة، من إعداد وزير خارجية تايلند ..... ٢٤

دال - استنتاجات بشأن استعراض منتصف المدة أعدها الأمين العام للأونكتاد ..... ٣١

هاء - الإعراب عن الامتنان ..... ٣٦

الثاني - أعمال الجلسة العامة للمجلس ..... ٣٨

ألف - استعراض منتصف المدة ..... ٣٨

باء - مسائل أخرى: دعوة لاستضافة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر ..... ٥١

جيم - المسائل التنظيمية والمؤسسية ..... ٥٢

**المرفقات**

الأول - رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة ..... ٥٦

الثاني - رسالة موجهة من رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة ..... ٥٧

الثالث - الحضور ..... ٥٩

الرابع - قائمة الوثائق ..... ٦٤

## مقدمة

١ - قرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٠، أن يجري في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢ استعراضاً لعمله يشمل منتصف المدة، استناداً إلى مؤشرات الإنجاز المتفق عليها في الخطة المتوسطة الأجل. كما قرر المجلس أن يستعرض سير عمل الآلية الحكومية الدولية.

٢ - وقرر المجلس، في دورته الثامنة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن يوافق على العرض الذي تقدمت به تايلند لاستضافة استعراض منتصف المدة في بانكوك، واستهل عملية استعراض منتصف المدة، وأقر الطرائق الأساسية لهذه العملية، وهي: 'أ' إجراء استعراض لكفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية؛ و'ب' إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل على النحو المتفق عليه في خطة عمل بانكوك (TD/386)؛ و 'ج' إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر).

٣ - وقد رحّبت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بقرار مجلس التجارة والتنمية إجراء استعراض منتصف المدة لحصيلة مؤتمر الأونكتاد العاشر في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ وأعربت، في هذا الصدد، عن بالغ تقديرها للعرض التي قدمته حكومة تايلند لاستضافة الاجتماع.

٤ - وكجزء من عملية استعراض منتصف المدة، وقبل عقد الاجتماع في بانكوك، عقد المجلس ثلاثة اجتماعات في جنيف، الأول في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، والثاني في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٢، والثالث في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي هذه الاجتماعات، أجريت مشاورات بشأن الآلية الحكومية الدولية وبشأن عملية التقييم، وقد أسفر ذلك عن إعداد نصوص اتخذ المجلس إجراءات بصددها في وقت لاحق في بانكوك.

٥ - وفي بانكوك، جرت عملية استعراض منتصف المدة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ في إطار الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية. وفي حفل الافتتاح الذي جرى في ٣٠نيسان/أبريل ٢٠٠٢، استمع المشاركون إلى كلمات ألقاها كل من سعادة الدكتور ثاكسين شيناواترا، رئيس وزراء تايلند؛ وسعادة الدكتور سوراكيارت ساذيراثاي، وزير خارجية تايلند؛ والسيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد كيم هاك - سو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة

آسيا والمحيط الهادئ. واستمع المشتركون إلى بيان تقدير أدلى به سعادة السيد علي سعيد مشومو (جمهورية تترانيا المتحدة) رئيس مجلس التجارة والتنمية. وأثناء الدورة، عُقدت جلستان رفيعتا المستوى من المناقشات التفاعلية والحوار في مجال السياسات العامة تناولت المواضيع التالية: تقييم التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها منذ الأونكتاد العاشر: السياسة الاقتصادية والتحديات بعد بانكوك؛ وتحديات التنمية في المستقبل: إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية، وإعادة تشكيل عملية العولمة.

٦ - وفي الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، اعتمد المجلس المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، وأحاط علماً بعملية التقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك، كما أحاط علماً بالملخص الذي أعده وزير خارجية تايلند للمناقشات التفاعلية الرفيعة المستوى، والاستنتاجات التي أعدها الأمين العام للأونكتاد بشأن استعراض منتصف المدة. كما أقر المجلس بالتزكية بيان إعراب عن الامتنان لحكومة وشعب تايلند لاستضافتهما عملية استعراض منتصف المدة.

# الفصل الأول

## حصيلة استعراض منتصف المدة

### ألف – استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية

#### ١ – ملخص أعده الرئيس

٧ – استعرض مجلس التجارة والتنمية، في سياق استعراض منتصف المدة المضطلع به من قبل الأونكتاد، سير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، واعتمد المبادئ التوجيهية المبينة أدناه بهدف تحسين كفاءة هذه الآلية. وينبغي تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية فوراً وبطريقة مرنة من أجل ضمان تحقيق أقصى قدر من الفعالية.

٨ – ولم يكن الهدف من عملية الاستعراض هو إعادة التفاوض على خطة عمل بانكوك. بل لقد تمثل الغرض منها في تحسين الآلية الحكومية الدولية من أجل تعزيز كفاءة وفعالية تنفيذ خطة العمل، وبرنامج عمل الأونكتاد، ومتابعة النتائج.

٩ – ويتمثل الغرض من الآلية الحكومية الدولية في تشجيع بناء توافق في الآراء بشأن القضايا ذات الصلة بمجالات اختصاص الأونكتاد بوصفه صلة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

١٠ – وسيتم تحقيق الأهداف المذكورة آنفا عن طريق ما يلي:

(أ) تعزيز أوجه التكامل الموضوعي بين اجتماعات الخبراء واللجان ومجلس التجارة والتنمية؛

(ب) تحسين أوجه التآزر بين هيكل الأمانة واللجان؛

(ج) تحسين إدماج المناقشات الحكومية الدولية ومناقشات الخبراء، من جهة، والتحليل والتعاون التقني من جهة ثانية؛

(د) تحسين الإبلاغ عن إجراءات المتابعة من قبل العواصم فيما يتعلق بنتائج اجتماعات الخبراء وتوصيات اللجان.

## نظرة عامة

### الإنجازات

١١ - لقد تم إنجاز دورتين كاملتين من الاجتماعات منذ الأونكتاد العاشر، وبذلك يصل مجموع دورات الاجتماعات إلى ست دورات منذ انعقاد الأونكتاد التاسع الذي تم فيه إنشاء الهيكل الحالي للآلية الحكومية الدولية.

١٢ - ولقد استفادت اجتماعات الخبراء، بل والعمل الحكومي الدولي للأونكتاد ككل، من مشاركة الخبراء من عواصم البلدان النامية، والبلدان المتقدمة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٣ - ثم إن الترتيبات التي تم وضعها لتمويل مشاركة الخبراء قد أدت بصورة مباشرة إلى تيسير مشاركة الخبراء من البلدان النامية.

١٤ - وقد أسهمت الخبرة الفنية التي أُتيحت في اجتماعات الخبراء من قبل الخبراء الذين تحدثوا بصفتهم الشخصية في إجراء مناقشات صريحة قائمة على المعرفة وكذلك في بناء توافق في الآراء وتقاسم الخبرات.

١٥ - وكانت لاجتماعات الخبراء مساهمات قيِّمة بشأن قضايا الساعة المطروحة للبحث في سياق النظر في السياسات العامة من قبل اللجان التي قدمت بدورها توصيات موجهة إلى الحكومات والمجتمع الدولي وأمانة الأونكتاد.

١٦ - وقد أتاحت اللجان محفلا مفيدا جدا لإجراء تبادل صريح لوجهات النظر بين الوفود والأمانة بشأن تنفيذ هذه الأخيرة للتوصيات الصادرة عن اللجان.

### المشاكل

١٧ - بالرغم من أن بعض اجتماعات الخبراء قد شهدت حضوراً كبيراً وأسفرت عن نتائج قيمة، فإن التأثير الإجمالي لاجتماعات الخبراء لم يف بالكامل بعد بتوقعات عملية الإصلاح التي اتُفق عليها في ميدراند. ومن العوامل التي يمكن أن تكون قد أسهمت في ظهور هذه الحالة ما يشمل حقيقة أن الخبراء لم يكونوا دائما على اطلاع على العمل السابق للأونكتاد وأنه تم في بعض الأحيان تخصيص قدر مفرط من الوقت للتفاوض من أجل التوصل إلى استنتاجات متفق عليها.

١٨ - وقد كان هناك تقلص في مشاركة الخبراء من جميع مجموعات البلدان. وفي حالة البلدان النامية، يتمثل أحد العوامل الهامة المفضية إلى هذا التقلص في المشاركة في الانخفاض الحاد للموارد المتاحة لتمويل مشاركة الخبراء.

١٩ - ولم يكن أداء الروابط بين اجتماعات الخبراء واللجان أداءً جيداً. وبصفة خاصة، كان إدراج نفس المواضيع على جداول أعمال اجتماعات الخبراء واللجان عاملاً أفضى إلى حدوث تكرار في المناقشات الدائرة ضمن اللجان.

٢٠ - وفي إطار عمل اللجان، تم تخصيص قدر غير متناسب من الوقت للتفاوض حول محصلة الاجتماعات بدلا من تخصيصه لإجراء حوار متعمق على صعيد السياسات العامة.

٢١- ولم تجتذب دورات اللجان دائماً مشاركة من العواصم طوال مدد هذه الدورات. وقد اعتبر بعض الوفود أن هذه المشكلة ناجمة عن الطابع غير الملزم لمحصلة الدورات.

٢٢ - أما أنشطة المتابعة والتنفيذ والتعقيبات على توصيات وقرارات المجلس، والفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، واللجان، فلم تكن مرضية تماماً. وهذا ينطبق بصفة خاصة على القرارات المتخذة فيما يتعلق باستخدام الميزانية العادية لتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء، فضلا عن الدورات المتصلة بتنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386).

٢٣ - وسيتعين القيام في وقت لاحق بمعالجة وحل مسألة عدد من القرارات الموضوعية التي كان يمكن اتخاذها في إطار المبادئ التوجيهية. ويشير مرفق المبادئ التوجيهية، بصفة خاصة، إلى قرار سيتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن تمويل مشاركة الخبراء من الميزانية العادية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. ومن أجل الامتثال لمتطلبات الولاية، ينبغي اتخاذ مثل هذا القرار في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

## ٢ - المبادئ التوجيهية الخاصة بسير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد

### مجلس التجارة والتنمية

٢٤ - ينبغي أن يكون جدول أعمال المجلس أكثر تنوعا ومرونة. وسينظر المجلس، خلال دورته العادية التالية، في مسألة عقد دورتين عاديتين، واحدة في الربيع، وأخرى في الخريف.

٢٥ - ينبغي مواصلة العمل بممارسة عقد جزء رفيع المستوى خلال دورات المجلس العادية. ولدى وضع جدول الأعمال المؤقت، يحدد المجلس بندا للنظر فيه خلال الجزء الرفيع المستوى.

٢٦ - وسيتم استخدام الدورات التنفيذية، كلما كان ذلك مناسبا، لإجراء مناقشات موضوعية وتحليلات للتحديات الجديدة التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك مناقشات بشأن التطورات الحديثة والقضايا التي هي موضع اهتمام على سبيل الاستعجال أو الأولوية، وهذه يمكن أن تشتمل على أفرقة خبراء رفيعة المستوى. وينبغي أن يتم بسرعة الإبلاغ عن هذه المناقشات على شبكة الإنترنت وعن طريق البيانات الصحفية بجميع اللغات الرسمية.

٢٧ - وينبغي أن يُدرج على جدول الأعمال بند يتعلق بمتابعة القرارات وتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس.

٢٨ - وسيولي المجلس قدرا أكبر من الاهتمام لمعالجة شواغل أقل البلدان نموا. وعقب نشر تقرير أقل البلدان نموا، سيتم عقد دورة تنفيذية للمجلس بشأن أقل البلدان نموا لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من أجل مناقشة التقرير وغير ذلك من القضايا المواضيعية والقطاعية التي تهم أقل البلدان نموا. وستواصل لجنة الدورة المعنية بأقل البلدان نموا، والمعدَّلة تبعا لذلك، التركيز على تنسيق واستعراض ورصد الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد فيما يتصل بتنفيذ برنامج عمل العقد الحالي لصالح أقل البلدان نموا وإجراء مناقشة بشأن القضايا الموضوعية والتحليلية التي تهم أقل البلدان نموا. وسيتم عرض نتائج هذه المداولات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة كمساهمات في الاستعراض الذي يجريه كل منهما لسير تنفيذ برنامج العمل.

٢٩ - ويعيد الأعضاء تأكيد الحاجة إلى مواصلة المشاورات الشهرية التي يجريها رئيس مجلس التجارة والتنمية وتشجيع الأمانة على إدراج بند إعلامي بشأن أنشطتها.

**اللجان**

٣٠ - ينبغي تخصيص دورة من دورات اللجان للقيام أساساً بإجراء مناقشة على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بقضية واحدة أو قضيتين من القضايا المواضيعية الرئيسية. وينبغي للجان، لدى النظر في نتائج اجتماعات الخبراء، أن تُكمل معالجة القضايا التي تتناولها اجتماعات الخبراء وأن تتجنب قدر الإمكان الازدواجية في مناقشاتها. وينبغي للجان، كلما أمكن، أن تختتم مناقشاتها في غضون ثلاثة أيام، ولا ينبغي لهذه المناقشات أن تتجاوز في أي حال من الأحوال مدة خمسة أيام. إلا أنه ينبغي، كلما كان ذلك مناسباً، تخصيص ما يكفي من الوقت من أجل التوصل إلى محصلة موحدة. وينبغي للجان إجراء مناقشة على صعيد السياسة العامة بالاستناد إلى البحوث التي تجريها الأمانة، وتقارير اجتماعات الخبراء، وغير ذلك من المساهمات ذات الصلة، بما في ذلك مساهمات أعضاء أفرقة الخبراء والمنظمات

الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني. كما ينبغي إدراج محصلة المناقشات ضمن السياق والإطار المناسبين للسياسة العامة.

٣١ - وينبغي للأمانة أن تعد، فيما يتصل بكل بند موضوعي مدرج على جدول أعمال لجنة من اللجان، ورقة معلومات أساسية تقدم كمساهمة في المناقشة، وينبغي لكل لجنة أن تبيِّن للأمانة بوضوح نوع ورقة المعلومات الأساسية التي تحتاج إليها.

٣٢ - ولدى البت في طبيعة محصلة أعمال اللجان، ينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الوقت المخصص للحوار الموضوعي فيما بين ممثلي الحكومات من أجل بناء توافق في الآراء بشأن القضايا التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد، وتقليص الوقت المخصص لعمليات الصياغة إلى الحد الأدنى الضروري. وينبغي للمكتب ومنسقي المجموعات الإقليمية أن يبينوا طبيعة المحصلة التي ينشدونها من عمل اللجان. وينبغي أن تتمثل هذه المحصلة، كلما كان ذلك ممكنا، في ملخص يعده الرئيس ويعكس الحوار الموضوعي ويتضمن توصيات مستقلة مقتضبة موجهة إلى أمانة الأونكتاد. ومن الخيارات الأخرى المتاحة فيما يتعلق بمحصلة عمل اللجان ما يشمل: المبادئ، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، والاستنتاجات المتفق عليها، وما إلى ذلك.

٣٣ - وستظل جداول أعمال اللجان تشتمل على بند بشأن متابعة وتنفيذ التوصيات السابقة. وستقدم الأمانة تقارير عن تنفيذها للتوصيات الموجهة إليها، وستدعى الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن قيامها بتنفيذ التوصيات الموجهة إليها في البيانات التي تدلي بها أمام اللجان.

٣٤ - كما سيتم بذل جهد لنشر محصلة دورات اللجان على نطاق واسع، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، بجميع اللغات الرسمية.

**اجتماعات الخبراء**

٣٥ - ينبغي للجان المعنية، لدى انتقاء أو إقرار المواضيع لعرضها على اجتماعات الخبراء، أن تنظر، على أساس كل حالة على حدة، في مواصلة المناقشات بشأن موضوع بعينه خلال سلسلة من اجتماعات الخبراء من أجل إنشاء شبكة من الخبراء وإتاحة إجراء مناقشات أكثر تعمقا.

٣٦ - وينبغي أن تكون المواضيع التي تعرض على اجتماعات الخبراء من بين مواضيع الساعة. ولهذه الغاية، ينبغي لكل لجنة من اللجان أن تحدد اختصاصات واضحة لاجتماعات

خبرائها. وينبغي لمحصلة اجتماعات الخبراء أن تعكس الحوار الموضوعي فيما بين الخبراء من جميع أنحاء العالم ونقاط الاتفاق العامة بغية بناء توافق في الآراء بشأن القضية المطروحة.

٣٧ - وتجري تسمية الخبراء من قبل الحكومات، وهم يشاركون في اجتماعات الخبراء بصفتهم الشخصية.

٣٨ - وسيتم تعزيز مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد وذلك عن طريق توفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها. ونوقشت في مرفق هذه المبادئ التوجيهية الترتيبات الخاصة بتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٩ - ويُشجَّع الأمين العام للأونكتاد على أن يدعو إلى اجتماعات الخبراء خبراء من المنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات ومشاريع القطاع الخاص المهتمة بالأمر.

## مرفق

## تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد

اتفق الأعضاء على أن يجدوا، بحلول نهاية عام ٢٠٠٢، حلاً طويل الأجل لمسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية، آخذين في اعتبارهم تعزيز مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، استنادا إلى مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، واحتياجات المستفيدين، وبخاصة أقل البلدان نموا، والخبرة التي يتمتع بها الخبراء المعنيون. وتبعا لذلك، اتفق الأعضاء على مواصلة المشاورات الضرورية، في إطار الفرقة العاملة. وفي حالة عدم التوصل إلى حل، ستعقد دورة استثنائية للمجلس لحل هذه المسألة.

وقد رحب الأعضاء بالالتزامات التي أعلن عنها عدد من البلدان لتأمين المساهمات الضرورية من خارج الميزانية من أجل إتاحة تمويل مشاركة الخبراء في عام ٢٠٠٢. ولهذه الغاية، اتفق الأعضاء على أنه سيكون من المطلوب توفير قرابة ٠٠٠ ٢٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (بأسعار عام ٢٠٠٢) في السنة لتمكين ١٠ خبراء من حضور اجتماعات الخبراء في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

وإذ أعربت الدول الأعضاء عن ترحيبها بهذا التقدم، فقد سلمت أيضا بالعلاقة بين الحلول القصيرة الأجل (٢٠٠٢-٢٠٠٣) والتوصل إلى حل أو حلول طويلة الأجل تكفل

توافر الموارد الضرورية على أساس منتظم لتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد.

## باء – إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك

### مقدمة

٤٠ – دعا مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى إجراء استعراض لأعمال الأونكتاد في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢ في منتصف المدة ما بين الأونكتاد العاشر والأونكتاد الحادي عشر بالاستناد إلى مؤشرات الإنجاز الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢– ٢٠٠٥[(١)]. وهذه المؤشرات هي كما يلي:

المؤشر الأول: التوقيت المناسب لبحوث وتحليلات البرنامج الفرعي ومدى فائدتها ودرجة تنفيذها وجودتها، على أن يقاس ذلك بدراسات استقصائية لآراء القراء ودراسات استقصائية أخرى؛

المؤشر الثاني: آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية، على النحو المعرب عنه في الاستنتاجات الواردة في الاستعراضات الدورية لبرامج العمل التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية؛

المؤشر الثالث: درجة تنفيذ أنشطة التعاون التقني ومدى فعاليتها وتأثيرها، على أساس تقييمها باستخدام المؤشرات الواردة في وثائق المشاريع ذات الصلة.

٤١ – وقرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته الثامنة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن يتألف استعراض منتصف المدة من ثلاثة محاور مترابطة، وهي إجراء استعراض لمدى كفاءة الآلية الحكومية الدولية وأدائها لعملها، وإجراء تقييم فيما يتعلق بالالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك، وتقديم بيان استشرافي في مجال السياسة العامة بشأن التطورات الرئيسية ذات الصلة بأعمال الأونكتاد. وقد نُفذ المحور الثاني للاستعراض، وهو عملية التقييم، في دورات المجلس المعقودة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٢.

**سياق الموضوع: التطورات الدولية**

٤٢ - عُقدت عدة مؤتمرات دولية رئيسية في الفترة الممتدة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر كان لنتائجها تأثير في طريقة عمل الأونكتاد. فمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (بروكسل، أيار/مايو ٢٠٠١)، الذي كان الأونكتاد نفسه مسؤولاً عن تنظيمه، قد وافق على برنامج عمل مدته عشر سنوات لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٢]، يغطي كامل نطاق عملية التنمية، بما في ذلك مجال نشاط الأونكتاد نفسه. كما أن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) قد اعتمد برنامج عمل الدوحة[٣]، الذي يتضمن إجراء مفاوضات بشأن مجموعة واسعة النطاق من القضايا التي تدخل ضمن مجال الخبرة الفنية للأونكتاد. وشكلت هذه النتائج تحدياً خاصاً للأونكتاد من حيث المساعدة في ضمان التحقيق الكامل للبعد الإنمائي لبرنامج العمل هذا. وأما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (مونتيري، آذار/مارس ٢٠٠٢) فقد حقق توافق آراء جديداً وشراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن نُهُج تحقيق التنمية دعماً لبلوغ الأهداف المشتركة، بما في ذلك أهداف إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢). وقد التزم رؤساء الدول والحكومات "باعتماد سياسات سليمة، وأسلوب حكم رشيد على جميع الصُّعد، وبسيادة القانون [...] وبتعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون الدولي المالي والتقني لأغراض التنمية، وتمويل الديون المقدور على تحملها وتخفيف عبء الديون الخارجية، وتحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية"[٤]، وهي جميعها قضايا جرى تناولها في خطة عمل بانكوك. كما أن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي أُطلقت في عام ٢٠٠١ قد أظهرت اتباع نهج جديد بشأن تنمية أفريقيا تقوم فيه أفريقيا نفسها بتوجيه جدول الأعمال. وستكون هذه المبادرة أولوية عالية من أولويات أفريقيا وشركائها الإنمائيين في السنوات القادمة. وأي ترتيب يخلف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وإن كان غير موجود فعلاً وقت إجراء عملية التقييم، يُتوقَّع أن يعتمد بشدة على مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

**سياق الموضوع: الموارد**

٤٣ - نصت الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (القرار ٥٦/٢٥٤)، على تزويد الأونكتاد بوظيفتين جديدتين للبرنامج الفرعي ٩-١ باء ''تنمية أفريقيا''. بيد أنها قد اشتملت على تخفيضات هامة في الموارد المرصودة للأونكتاد في عدد من المجالات، ولا سيما

فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين (تخفيض نسبته ٤٦ في المائة). ولا مناص من أن يؤثر ذلك على الأعمال التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد. وقامت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في قرارها ٥٦/٢٢٧، عملاً بالفقرة ١١٦ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، بإنشاء مكتب جديد هو "مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة"، في نيويورك، الذي تحولت إليه من الأونكتاد مهام معينة تتعلق بالتنسيق والترويج والدعم (انظر A/56/645). ودُبِّر جزء من موظفي المكتب الجديد عن طريق نقل ١٠ وظائف من الأونكتاد (المرجع نفسه، الفقرة ٢١) مما سيكون له 'تأثير سلبي على الأعمال التحليلية والتقنية التي يضطلع بها الأونكتاد[٥]. وقد أُعرب عن القلق، أثناء عملية استعراض منتصف المدة، إزاء التأثير المترتب على تخفيض الموارد.

٤٤ - وعلى الرغم من أن معدل الشواغر في أمانة الأونكتاد قد انخفض انخفاضاً كبيراً - إلى مستوى يقل عن المتوسط الخاص بالأمم المتحدة ككل - فإن عدداً من الوظائف الرئيسية على مستوى الإدارة العليا قد ظل شاغراً لفترات طويلة.

٤٥ - ومنذ مؤتمر الأونكتاد العاشر، ظلت الموارد الخارجة عن الميزانية والمخصصة للمساعدة التقنية والمتاحة للأونكتاد من جميع المصادر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستئمانية الثنائية والتمويل الذاتي من جانب المستفيدين) ثابتة بشكل عام عند نحو ٢٣ إلى ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وأدى حدوث طفرة في الطلب على المساعدة التقنية عقب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية إلى ظهور تحدٍ هام يواجه الأونكتاد، من حيث إيجاد مكان له في سوق التنافس على أموال المانحين ومن حيث زيادة الكفاءة بغية زيادة قدرته على استيعاب هذه الأموال إلى أقصى حد.

**الوثائق**

٤٦ - رُحِّب بالنهج الابتكاري الذي تتسم به الوثيقة TD/B(S-XIX)/L.1 المعنونة "تقييم برامج الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١" التي أُعدت من أجل استعراض منتصف المدة: فهي لم تكتف بتفصيل الأنشطة المضطلع بها بل حاولت تحليل النتائج المحققة. بيد أن القيود التي تلازم عمليات التقييم الذاتي - والتي تتمثل في وجود اتجاه نحو التركيز على الإنجازات وعزو أوجه القصور إلى عوامل خارجية - كانت واضحة أحياناً في تلك الوثيقة. ويمكن للتقييمات التي تجري فيما بعد أن تستفيد أيضاً من القياس المنهجي للتأثير باستخدام المؤشرات المتعلقة بالجودة فضلاً عن المؤشرات المتعلقة بالكم وتحسن عملية تجميع ردود فعل المستعملين

وعرضها عرضاً كاملاً. وقد شُجعت الأمانة على مواصلة هذا الجهد على أن تضع هذه النقاط في الاعتبار.

### ١ - تقييم الأعمال المضطلع بها منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر: الدروس المستفادة

٤٧ - كان التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك المحدد لها أربع سنوات مرضياً بصورة عامة، فيما خلا بضعة مجالات مبينة بالتفصيل أدناه. وقد اجتازت الخطة نفسها اختبار الزمن. فقد تمكن الأونكتاد من الاضطلاع ببرنامج عمل هادف ومفيد يرتكز على هذه الخطة؛ ولم تصدر إشارة أثناء عملية استعراض منتصف المدة إلى أن خطة عمل بانكوك لا يمكن أن تظل تتيح الأساس لبرنامج عمل فعال إلى حين انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. بيد أن اتساع نطاق الخطة والقيود السائدة التي تقيّد الموارد قد أضفيا طابع الإلحاح على عملية تحديد المجالات التي تستحق التأكيد وعلى جمع الأموال من أجل تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية.

**المؤشر الأول: التوقيت المناسب لبحوث وتحليلات البرنامج الفرعي ومدى فائدتها ودرجة تنفيذها وجودتها، على أن يقاس ذلك بدراسات استقصائية لآراء القراء ودراسات استقصائية أخرى**

٤٨ - لقد ثبت أن استعراض البحوث والتحليلات المضطلع بها على أساس هذا المؤشر يشكل مهمة صعبة. فلم تكن نتائج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بآراء القراء والدراسات الاستقصائية الأخرى متاحة لكل برنامج فرعي. فالدراسة الاستقصائية المتعلقة بآراء القراء فيما بين الدول الأعضاء، والتي حُدِّد توقيتها لتكون متاحة لعملية استعراض منتصف المدة، كانت مخيبة للآمال من حيث معدل الرد عليها. وبالنظر إلى أن هذا المؤشر سيظل أساس عملية التقييم طوال فترة الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥، فسيكون من الضروري النظر في كيفية جعله أكثر فعالية. وتُقترح بعض الأفكار في هذا الصدد في الفقرات الختامية لهذا الفرع. ومن الناحية الأخرى فإن الدول الأعضاء قد قامت، أثناء عملية استعراض منتصف المدة نفسها، بتقديم تعقيبات مفيدة للغاية بشأن بحوث وتحليلات الأونكتاد أتاحت عرض صورة أوضح لتأثير هذه البحوث والتحليلات. وتنعكس هذه التعقيبات في هذه الوثيقة كما ينبغي.

٤٩ - وقد كانت التعقيبات المتعلقة بالمنشورات التحليلية الصادرة عن الأونكتاد منذ الأونكتاد العاشر إيجابية بصورة عامة. فقد رُئي أن هذه المنشورات أتاحت تحليلات ومعلومات عالية الجودة وأسهمت بصورة قيِّمة في حوار السياسات على الصعيد الدولي،

وفي صياغة السياسات على الصعيد الوطني. وقُدمت تعقيبات إيجابية على نحو إجماعي بشأن المنشورات التحليلية الرئيسية المتعلقة بالاستثمار في إطار البرنامج الفرعي ٩-٢. فقد أصبح تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عملاً مرجعياً قياسياً لمن يمارسون العمل في هذا المجال في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ومصدراً هاماً من مصادر المعلومات بشأن تدفقات الاستثمارات وما تثيره من قضايا إنمائية. وكان المنشور المعنون جدول الأعمال الإيجابي والمفاوضات التجارية المقبلة الصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-٣ موضع استحسان. فقد اعتبرته دول أعضاء كثيرة عملاً مرجعياً مفيداً، وطالبت بتحديثه لكي يعكس آخر التطورات، ولا سيما نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. كما أن المنشور الجديد ضمن السلسلة المتكررة في إطار البرنامج الفرعي ٩-٤، وهو التقرير المتعلق بالتجارة الإلكترونية والتنمية، كان موضع تعقيبات إيجابية بالنظر إلى ما يرد فيه من تحليل ومعلومات بشأن قضية تتسم بأهمية متزايدة. وبالنظر إلى وجود أو دخول عدد كبير جداً من الفاعلين في هذا الميدان، فإن تركيز الأونكتاد على مجال تخصصه المميز هو أمر هام. وقد حظي التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً والصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-٥ بتقدير الدول الأعضاء لما يتيحه من تحليلات ومعلومات إحصائية لا تتوفر من أي مصدر آخر.

٥٠ - وأما المنشور الرئيسي الصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-١، وهو تقرير التجارة والتنمية السنوي، فقد أسهم في المناقشات الدولية المتعلقة بالعولمة، وخاصة بشأن القضايا التي تهم البلدان النامية. ولهذا المنشور هدف مختلف عن المنشورات الرئيسية الأخرى المذكورة أعلاه: فهو يسعى إلى حفز النقاش بتقديم وجهة نظر بديلة بشأن الأحداث من المنظور الإنمائي للأونكتاد. وقد أثار التقرير ردود فعل مختلطة من جانب الدول الأعضاء والوكالات ووسائط الإعلام. ورأت الدول الأعضاء المتأثرة بالأزمات المالية أن موضوعه المتمثل في إصلاح البنية المؤسسية المالية الدولية مناسب من حيث التوقيت ومفيد أيضاً.

٥١ - وقد رُئي أن الولايات المنصوص عليها في خطة عمل بانكوك واسعة النطاق بالقياس إلى الموارد المتاحة، وخاصة في إطار البرنامج الفرعي ٩-٣. ورأت بعض الدول الأعضاء أن عناصر الولاية ذات الأهمية بالنسبة إليها مثل المعاملة الخاصة والتفاضلية، أو الأفضليات، أو القدرة على التوريد في مجال الصناعة التحويلية والخدمات، لم تُمنح أولوية كافية. وبالمثل، أعرب البعض عن رأي مفاده أن الاهتمام العاجل بتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساعدة التقنية ربما يكون قد زاحم البحوث والتحليلات مزاحمة شديدة؛ ومن المهم تحقيق التوازن الصحيح. وقد وسعت خطة عمل بانكوك من نطاق أعمال الأونكتاد بشأن القضايا البيئية. وقدرت الدول الأعضاء حق التقدير الأعمال المنجزة في هذا المجال التي

اعتبرتها قيِّمة في ضوء القمة العالمية القادمة المعنية بالتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

٥٢ - وشُدد بصورة متكررة على أنه يتعين عرض البحوث والتحليلات المفيدة عرضاً جيداً وبطريقة ميسّرة بالنسبة للمستعملين كما يتعين نشرها على نطاق واسع وبطريقة فعالة - بما في ذلك توافرها بصيغها المترجمة - لكي تصل إلى جميع من يمكن أن يستفيدوا منها ولكي تحقق تأثيرها بالكامل. وذُكر أنه لم يُسترع انتباه المندوبين الذين توجد مقارهم في جنيف إلى بعض الدراسات ذات الفائدة المحتملة، والتي كان يمكن أن يستفيدوا منها. وأوضحت الدول الأعضاء أنها ما زالت تعلق أهمية كبيرة على وجود مواقع عالية الجودة وحديثة ومتعددة اللغات على شبكة "ويب" العالمية كما تعلق هذه الأهمية على توزيع الوثائق والتقارير الرئيسية في الوقت المناسب، مع احترام قواعد الأمم المتحدة بشأن تعددية اللغات.

**المؤشر الثاني: آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية، على النحو المعرب عنه في الاستنتاجات الواردة في الاستعراضات الدورية لبرامج العمل التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية**

٥٣ - وفيما يتعلق بالتعقيبات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن الأعمال المضطلع بها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، في لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك أثناء دورتها المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢[٦]، أعربت الدول الأعضاء بصورة عامة عن تقديرها لكل من العمل التحليلي والعمل التقني المضطلع بهما في هذا المجال، مشيرةً إلى عدة فوائد ملموسة أتاحها هذا البرنامج. وأُعرب عن الارتياح إزاء الجهود المضطلع بها لنشر النتائج في هذا الصدد. وفي لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، أثناء دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢[٧]، فقد رحبت الدول الأعضاء بالقدر الكبير من الأعمال المنجزة وأوضح البعض مجالات الأهمية بالنسبة إليه في الأعمال المقبلة، وخاصة بشأن الزراعة. وجرى التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج يقوم على قدر أكبر من المبادرة بشأن النهوض بالأعمال ذات الجودة المرتفعة التي يضطلع بها في إطار البرنامج. وأما في لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، أثناء دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢[٨]، فقد أكدت عدة دول أعضاء على الحاجة إلى متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في مجال السياسات العامة.

٥٤ - وقد ركزت التقييمات التي أجرتها اللجان تركيزاً كبيراً على أعمال الأمانة. فلم يُقدَّم سوى قدر ضئيل من الأدلة بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية - أو حتى مدى تنفيذ هذه التوصيات - وذلك على الصعيد الوطني وبالنسبة إلى المجتمع الدولي مثل التوصيات المتفق عليها في الدورات

السابقة للجان المعنية. وقد نزعت التقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ التوصيات المتفق عليها والمقدمة إلى هذه اللجان[٩] إلى التركيز على التوصيات المقدمة إلى الأمانة. فبالنظر إلى أن عملية التوصّل إلى توصيات السياسة العامة هذه هي عملية تنطوي على استخدام كثيف للموارد، فإن هذا الجانب سيتطلب مزيداً من الاهتمام. وترد بعض الاقتراحات في الفقرات الأخيرة من هذا الفرع لغرض متابعة المناقشة.

## المؤشر الثالث: درجة تنفيذ أنشطة التعاون التقني ومدى فعاليتها وتأثيرها، على أساس تقييمها باستخدام المؤشرات الواردة في وثائق المشاريع ذات الصلة

٥٥ - قدُمت من أجل عملية استعراض منتصف المدة وأثناءها مجموعة كبيرة من التعقيبات بشأن أنشطة التعاون التقني. بيد أنه تجدر ملاحظة أن المؤشرات المعنية لم تُدرج على نحو منهجي في جميع وثائق مشاريع التعاون التقني، وأن هذه المؤشرات قد نزعت، في الحالات التي أُدرجت فيها، إلى قياس الكم وليس الجودة. ومن شأن الاستخدام المنهجي للمؤشرات وتحسين المؤشرات القائمة بغية قياس الجوانب المتعلقة بالجودة إلى جانب الجوانب المتعلقة بالكم، أن ييسرا عملية تقييم التأثير.

٥٦ - وقد ظل الطلب على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد قوياً كما كانت التغذية المرتدة في معظمها إيجابية جداً. وقد أصبح نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) والنظام الآلي للبيانات الجمركية، التابعان للأونكتاد، النظامين الرائدين في السوق على نطاق العالم. وقد قوبلت بالتقدير المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، مثل برنامج الدبلوماسية التجارية والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة منتقاة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى. وإن كون البلدان المستفيدة نفسها تقدم التمويل لبعض البرامج (مثل تقديم الدعم التقني إلى مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية) إنما يبين أن هذه البلدان تعتبران الأونكتاد يقدم خدمات مرتفعة الجودة وذات أهمية وقيمة مباشرتين بالنسبة إليها. كما قُدمت أثناء عملية استعراض منتصف المدة أدلة ملموسة على الفوائد المحققة على الصعيد القطري (مثل التحسن في وقت التخليص بفضل النظام الآلي للبيانات الجمركية).

٥٧ - وقد أشيد بالجهود الرامية إلى اتباع الدراسات والمشورة المتعلقة بالسياسات العامة بنقاش ودعم حكوميين دوليين بغية تنفيذ التوصيات، مثل تلك الواردة في استعراضات سياسات الاستثمارات، وبرامج الاتفاقات الاستثمارية الدولية والعمل المتعلق بالروابط بين الشركات عبر الوطنية من ناحية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الناحية الأخرى. ويمكن زيادة استخدام برامج بناء القدرات الراسخة وشبكاتها، مثل برنامج التدريب

التجاري وبرنامج تطوير تنظيم المشاريع (EMPRETEC)، كقنوات لنشر نتائج البحوث والتحليلات ولتقديم المساعدة التقنية بطريقة أكثر تكاملاً.

٥٨ - كما أن البرامج المشتركة مع منظمات أخرى، مثل الفرقة العاملة لبناء القدرات والمعنية بالتجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، أو مع المجتمع المدني، مثلاً في مجالي تيسير التجارة أو تنويع السلع الأساسية، هي وسائل فعالة لتنفيذ الولايات وزيادة تأثير أعمال الأونكتاد إلى أقصى حد. وقيل إن "تكلفة التنسيق" في بعض الحالات باهظة، وخاصة في المراحل الأولى: ومن أمثلة ذلك المخطط التجريبي للإطار المتكامل. بيد أنه حيثما يكون الهدف من هذا التعاون هاماً بما فيه الكفاية - كما هو الحال في مسألة إدخال التجارة في صلب الاستراتيجيات الإنمائية - فإن المدخلات الأولية تبررها الفائدة التي يمكن أن تعود على البلدان المعنية. وشُجِّع الأونكتاد على مواصلة هذه الجهود للوصول بها إلى خاتمة ناجحة.

٥٩ - وقد اعتبر المعدل البطيء لتنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك أمراً مثيراً للقلق: فلم يتلق التدريب في السنتين المنصرمتين منذ انعقاد الأونكتاد العاشر إلا ١٨ شخصاً. وعلى الرغم من أن إعداد مواد الدورات والدعم الإداري للدورات، فضلاً عن تقديم الاختصاصيين من الأمانة، هي أمور قد استُوعبت في البرنامج العادي على النحو المتوخى، فإنه قد حدث سوء تفاهم حول مدى إتاحة الموارد من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لغرض تمويل سفر وإقامة المتدرّبين. ولم يحدث التدريب إلاّ بفضل سخاء أحد المانحين الثنائيين. وهذا يتطلب بذل جهود جديدة كما يتطلب تفكيراً جديداً في الفترة القادمة بغية تنفيذ هذه الولاية بطريقة فعالة وتتسم بالكفاءة من حيث التكلفة.

٦٠ - وقد أدى نجاح برامج المساعدة التقنية الكبيرة - مثل نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس: DMFAS)، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع - إلى نمو هذه البرامج لتتحول بذاتها إلى "مؤسسات". وهذا يثير السؤال عما إذا كان ينبغي لها أن تعمل بصورة أكثر استقلالية. وفي الوقت الحاضر، لا يزال يعتبر أن من الضروري الإبقاء عليها في إطار الهيكل القائم لكي يمكن توجيه الخبرة المستفادة في تنفيذها إلى المجالات الأخرى لأنشطة المنظمة، وهي البحوث والتحليل وبناء توافق الآراء. بيد أنه يمكن على نحو مفيد العودة إلى تناول هذه المسألة في المستقبل. وعندما يُرَى على أساس التقييم أن البرامج الموجهة نحو العمليات قد بلغت مرحلة نضج معينة، فإن أحد الخيارات يمكن أن يتمثل في إجراء نقل تدريجي للملكية إلى أصحاب المصلحة، على غرار نموذج برنامج النقاط التجارية.

٦١ - وقد بدأت الخطوات المتخذة للنهوض بمقومات البقاء الذاتي للبرامج الرئيسية في مجال التعاون التقني تُؤتي أُكُلها في بعض المجالات، وتشجَّع الأمانة على مواصلة هذه البرامج.

٦٢ - وأشيد على الطريقة التي استجاب بها الأونكتاد للولاية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٤ '٦' من خطة عمل بانكوك بشأن التنسيق الداخلي لأنشطة التعاون التقني، عن طريق الاضطلاع باستعراض داخلي أجراه فريق من الموظفين داخل الأمانة. وأوضحت الدول الأعضاء أنها تعلق أهمية كبيرة على التنسيق الداخلي القوي والحوار مع أصحاب المصلحة، وأنها تتطلع إلى تحقيق المزيد من التفاعل مع الأمانة بشأن توصيات الاستعراض وتنفيذها.

**قضايا برنامجية أخرى**

٦٣ - إن المبادرة المتخذة في الأونكتاد العاشر لإنشاء البرنامج الفرعي ٩-١ "باء" المتعلق بتنمية أفريقيا قد بدأت تؤتي بعض الثمار. فالدراسات التي أُعدّت في إطار البرنامج الفرعي[١٠] قد أسهمت في أطر التعاون المتعلقة بتنمية أفريقيا. وعلى الرغم من أنها قد أثارت ردود فعل مختلطة، فإنها كانت موضع تقدير العديد من البلدان الأفريقية بوصفها مفيدة لصياغة السياسات. وقد حقق البرنامج الفرعي الصغير قيمة مضافة عن طريق اعتماد أسلوب العمل القائم على الاستفادة من الخبرة الفنية المتاحة عبر الأمانة والجمع بين النتائج المحققة.

٦٤ - وخلال الأشهر التي سبقت استعراض منتصف المدة، جرى تعديل برنامج عمل البرنامج الفرعي ٩-٥[١١] استجابةً لنقل الموارد إلى المكتب المنشأ حديثاً في نيويورك وهو مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وجرى الترحيب عموماً بالاتجاه الجديد للبرنامج الفرعي الذي يركز على المجالات التي يمكن أن يحقق فيها أكبر قدر من القيمة، وإن كان كثيرون قد طلبوا أن يبقى التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً منشوراً سنوياً. وهذا البرنامج الفرعي، شأنه شأن البرنامج الفرعي ٩-١ باء، سيعتمد على الخبرة الفنية المتاحة عبر الأمانة بغية تنفيذ ولاياته، باستخدام جهات وصل في كل شعبة، مما يضمن زيادة إدماج القضايا في صلب البرنامج الفرعي ويحقق التآزر، وخاصة مع البرنامج الفرعي ٩-١ باء، الذي يتقاسم مع هذا البرنامج الفرعي العديد من الزبائن أنفسهم.

٦٥ - ورُحب بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر بشأن القضايا الأخرى التي تشمل عدة قطاعات. فبخصوص مسألة نوع الجنس، فإن عقد اجتماع خبراء وما تلاه من قرارات بدمج بُعد أقوى بشأن نوع الجنس في أعمال جميع الشُعب عن طريق إنشاء جهات وصل هما أمران ينبغي أن يؤديا، في ظل عملية متابعة مناسبة، إلى تدعيم هذا

الجانب من أعمال الأونكتاد. وقد ظل اهتمام منظمات المجتمع المدني بالاشتراك في اجتماعات الأونكتاد يشهد نمواً، وينبغي أن تجري في حدود قواعد الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التفاعل البناء في هذا الصدد. فإشراك المجتمع المدني على نحو أوثق في تنفيذ البرامج – على النحو المذكور في أماكن أخرى من هذا التقرير – هو أمر إيجابي. كما أن الجهود المبذولة في إطار برامج شتى للتعاون التقني، مثل برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، والرامية إلى إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة – من بينها المجتمع المدني – في عملية السياسات التجارية قد حظيت بتسليط الأضواء عليها وبالترحيب بها من جانب البلدان المستفيدة. فهذه هي إحدى الطرق التي ينفذ بها الأونكتاد ولايته المتمثلة في ضمان إدارة عامة سليمة؛ كما أن الحوار الثنائي مع المستفيدين من البرامج الرئيسية للتعاون التقني يشكل طريقة أخرى.

٦٦ – وجرى التشديد على أهمية "الاستفادة من الدروس" ابتداءً من تنظيم المؤتمرات، إلى دعم برامج التعاون التقني عن طريق عمليات التقييم المستقلة المنتظمة وتنفيذ التوصيات الناتجة عنها. فهذا لا يسهم فقط في التحسين المستمر للناتج المتحقق بل أيضا في الحفاظ على الدعم وتوسيع نطاقه.

### ٢ – اتجاه ومجالات التأكيد حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر

٦٧ – جرى التأكيد بصورة متكررة أثناء عملية استعراض منتصف المدة على أن الخبرة الفنية الخاصة، للأونكتاد – التي تقدرها الدول الأعضاء من بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء تقديراً بالغاً – إنما تتمثل في تركيزه على المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والتجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار. وبالتالي فإن من المحتمل أن يؤدي بذل مزيد من الجهود بغية تطوير هذا التركيز، الذي يميز الأونكتاد عن المنظمات الأخرى، إلى دعم عملية تنفيذ الولايات. ومما يمكن أن يساعد في هذا الجهد، الذي سيمنح الأونكتاد أيضا مكانة أقوى، المبادرات الرامية إلى "إزالة التجزئة" عن أعمال الأونكتاد، وتعزيز الصلات بين إجراء البحوث وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، وإلى تعزيز تحقيق تكامل أكبر داخل الشُعب وبين الشُعب عن طريق الفرقة العاملة المعنية بالتجارة مثلاً، وإلى دمج أنشطة التعاون التقني ضمن مجموعة شاملة أكثر ترابطاً.

٦٨ – وجرى التشديد طوال عملية استعراض منتصف المدة على الطابع العاجل لدعم البلدان النامية في المفاوضات الحالية والقادمة في إطار منظمة التجارية العالمية – وهو دعم يشمل جميع المجالات الثلاثة لأنشطة الأونكتاد، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء،

والتعاون التقني. وهذا هو أحد مجالات التركيز الرئيسية للفترة القادمة حتى الأونكتاد الحادي عشر. وقد استجاب الأونكتاد بالفعل للطلب في هذا الصدد عن طريق وضع خطة على نطاق المنظمة هي "خطة المساعدة التقنية وبناء القدرات لما بعد مؤتمر الدوحة". ومما كان موضع تقدير كبير قدرة الأونكتاد على التوليف بين المعلومات الواردة من مصادر مختلفة في برنامجه ومن ثم توضيح خيارات السياسات المتاحة أمام البلدان النامية. وقد رُئي أن مبادرات مثل تلك المتعلقة باختيار موضوع التجارة لتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ هي مبادرات قد جاءت في وقتها. وينبغي أن يُسترشَد بهذه الأولوية في اختيار مواضيع البحث والتحليل بشأن قضايا مستمدة من خطة عمل بانكوك، وهو أمر ينبغي أن يهدف إلى تزويد البلدان النامية بمادة تساعد في عملية صياغة السياسات. ومن بين القضايا ذات الأولوية العاجلة المطروحة أمام الدول الأعضاء مسائل الزراعة والخدمات والمعاملة الخاصة والتفاضلية والتعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية وذلك بسبب المهل الزمنية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. ومما له أهمية مساوية متابعة بذل الجهود لدمج أنشطة بناء القدرات القائمة في مختلف أجزاء المنظمة ضمن الإطار الإجمالي بغية زيادة فعاليتها إلى أقصى حد، واستخدام قنوات وشبكات التنفيذ القائمة استخداماً أفضل. وينبغي أن تعتمد أنشطة بناء القدرات المضطلع بها بموارد خارجة عن الميزانية في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة على العمل المعتاد لا أن تحل محله، بالنظر إلى أن هذا العمل هو الذي يعطي الأونكتاد ميزة نسبية في هذا المجال.

٦٩ - ومن المهم بالقدر نفسه أن تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من الفرص المتاحة حالياً وفي المستقبل عن طريق تدعيم قدرتها الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية. ويتمتع الأونكتاد بعددٍ من المزايا في هذا المجال، من بينها خبرته الفنية بشأن مسائل السلع الأساسية، والخدمات، والاستثمار، والتكنولوجيا، والمنافسة، والتجارة الإلكترونية، وتطوير المشاريع، وتيسير التجارة، وتنمية الموارد البشرية في مجالات شتى تدخل في نطاق ولايته. ويمكن تسخير هذه المزايا لمساعدة البلدان النامية على تحسين القدرة التنافسية وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وقد جرى الترحيب في هذا الصدد بالاتجاه الجديد للبرنامج الفرعي ٩-٥ الذي يؤكد على تقديم المساعدة إلى البلدان المتعاملة معه بخصوص اندماجها في التجارة العالمية عن طريق تعزيز القدرة على التوريد، والنهوض بتنويع الصادرات والمساعدة في التنمية البشرية والمؤسسية في المجالات المتصلة بالتجارة.

٧٠ - وجرى التأكيد على أنه لا يمكن للأونكتاد أن يضطلع بهذه المهام بمفرده أو بمعزل عن غيره. فالتعاون الوثيق فيما بين جميع الوكالات والجهات المانحة المعنية بتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة سيكون أمراً لا بد منه لضمان تكامل الجهود ولتحقيق أكبر تأثير ممكن. وتتطلب القيود السائدة فيما يخص الموارد والقدرة الاستيعابية زيادة التركيز على

المجالات التي توجد فيها ميزة نسبية مثل المجالات ذات الأولوية المحددة للجان الثلاث[١٢]. وينبغي تحديد وترويج هذه المجالات بصورة واضحة، بما في ذلك في الجهود المتعلقة بجمع الأموال. وهذه الاحتياجات كبيرة ولكن من المهم بصورة حيوية ضمان أن تكون المبادرات الجديدة مدفوعة بالطلب ومتمشية مع الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الخاصة بالبلدان النامية.

٧١ - وجرى التشديد أيضا على أهمية متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وتكرر الإعراب عن طلب وضع قائمة حصرية بالالتزامات المستمدة من وثائق بروكسل وتقييم هذه الالتزامات، مع تقسيم واضح للعمل بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي المنشأ حديثاً. وجرى الترحيب بالنهج المحدد للبرنامج الفرعي ٩-٥ الذي ينطوي على زيادة التركيز على العمل القطاعي والموضوعي على أن تسهم فيه جميع أقسام الأمانة.

٧٢ - ويقوم الأونكتاد بتنفيذ ولايته عن طريق جهود البحث والتحليل، والمناقشات الحكومية الدولية، والتعاون التقني. ويمكن أن يؤدي تعزيز الصلات بين طرائق التنفيذ الثلاث هذه إلى زيادة ملاءمة أعماله بالنسبة للسياسات العامة. وتم تسليط الضوء على عدة أمثلة جيدة، مثل العمل المتعلق بالمنافسة أو الاستثمار. وبخصوص القضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بوجه خاص، يمكن للبحوث والتحليلات ذات الصلة أن تدعم مجالي المساعدة التقنية وبناء توافق الآراء دعماً أكثر فعالية. ومن الأمور المهمة اختيار المواضيع لاجتماعات الخبراء من حيث مدى ملاءمتها للسياسات - وهي قضية نوقشت أيضاً في المحور الأول لاستعراض منتصف المدة.

٧٣ - وطُرح كثير من الأفكار الجديدة بشأن الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، في أثناء عملية استعراض منتصف المدة بغية تحسين آثار تنفيذ عملية التدريب وبناء القدرات وفعاليتها من حيث التكلفة لصالح البلدان النامية. وعن طريق الدورات التدريبية، يمكن بناء خبرة فنية في المناطق لضمان استمرارية وإمكانية وصول أكبر في هذا الصدد. ومن طرق تحقيق ذلك ما يتمثل في التعاون مع المؤسسات القائمة في البلدان النامية، ومع المعاهد والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك تحقيقه عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب؛ كما أن استخدام طريقة التعلّم عن بعد يشكل خياراً آخر يمكن النظر فيه. وستجري متابعة مناقشة هذه الأمور في المجلس الاستشاري المنشأ فيما يتصل بالفقرة ١٦٦. وإذا تحقق إعداد جيد واستُخدمت الموارد بصورة تتسم بالكفاءة والحصافة، فإن التدريب المتوخى في الفقرة ١٦٦ يمكن أن يكون أداة قيمة لتعزيز بناء القدرات الذي يعتبره كثير من البلدان النامية أولوية من الأولويات. وتسمح الموارد المتاحة الآن من الباب ٣٣ من أبواب الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة بتنظيم مزيد من

الدورات التدريبية في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتكلفة أدنى للفرد الواحد، ولكنها لا تحل مسألة إمكانية بقاء هذا النشاط في الأجل الطويل.

٧٤ - وقد أكدت نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، آذار/مارس ٢٠٠٢) على المكانة المركزية للقضايا التي يتناولها الأونكتاد بالنسبة إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية، والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وتتيح هذه النتائج زخماً جديداً لأعمال الأونكتاد. وتتطلع الدول الأعضاء إلى إجراء مزيد من المناقشات في إطار المحور الثالث لاستعراض منتصف المدة وذلك بشأن إسهام الأونكتاد في تحقيق الأهداف المحددة في توافق آراء مونتيري.

## ٣ - الدروس المستفادة من استعمال مؤشرات الإنجاز

٧٥ - إن مؤشرات الإنجاز المستخدمة كأساس لعملية تقييم استعراض منتصف المدة هي مؤشرات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وتتيح هذه العملية فرصة لاختبار مدى فعالية المؤشرات في قياس إنجازات البرامج الفرعية.

٧٦ - ولا يتيح المؤشر الأول، بمفرده، أدلة كافية لإجراء استعراض فعال. بيد أن تعقيبات الدول الأعضاء بشأن مدى ملاءمة بحوث الأونكتاد وتحليلاته وفائدتها بالنسبة لصياغة السياسات هي أمر لا بد منه لمساعدة الأمانة في جهودها الخاصة بالتحسين المستمر. ومن السبل التي يمكن بحثها ما يتمثل في تحسين توقيت الدراسات الاستقصائية لآراء قراء هذه البحوث والتحليلات، أو التركيز على عدد محدود من المنشورات الرئيسية. وثمة خيار آخر هو إجراء استعراضات مركزة تنصب على منشورات منتقاة مع استخدام مجموعة محدودة ولكن ذات طابع تمثيلي من الخبراء الحكوميين الذين لديهم دراية بصياغة السياسات في المجالات المعنية.

٧٧ - وقد ثبت أن المؤشر الثاني هو أقل المؤشرات فعالية بسبب ضآلة التعقيبات الواردة بشأن تنفيذ توصيات السياسة العامة على الصعيد الوطني وبالنسبة إلى المجتمع الدولي، وما يترتب على ذلك من تأثير. وثبت أن من الصعب الحصول على ردود من الدول الأعضاء والوكالات بشأن هذه التوصيات، ربما بسبب طبيعتها العامة وغير الملزمة. وللحصول على تغذية مرتدة، ربما يمكن النظر في اتباع نهج أكثر مبادرة، مثل قيام الأمانة بإجراء دراسات حالات إفرادية قطرية على الرغم من أنه سيتعين مراعاة ما يترتب على ذلك من آثار على الموارد.

٨٧ - وأما المؤشر الثالث فلا يمكن أن يكون فعالاً تماماً إلا إذا تضمنت جميع وثائق التعاون التقني مؤشرات إنجاز. وعلاوة على ذلك، ينبغي انتقاء هذه المؤشرات لتقديم أدلة بشأن المزايا المتعلقة بالجودة والمزايا الكمية على السواء. فهذا النوع من الأدلة يساعد أيضا مديري البرامج في جهودهم الرامية إلى تحسين البرامج ويمكن أيضا، كما أُكد على ذلك أثناء استعراض منتصف المدة، أن يساعد على استبقاء الدعم لهذه البرامج وتوسيع نطاقه.

٧٩ - ومن السبل التي يمكن بحثها من أجل تحسين تقييم أعمال الأونكتاد ما يتمثل في توسيع نطاق التقييمات المتعمقة بحيث تشمل البحث والتحليل فضلاً عن التعاون التقني. وقد ثبت أن التقييم المتعمق الذي تجريه سنوياً الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية فيما يخص برامج التعاون التقني هو أداة فعالة لتحديد أوجه تصحيح مسار العمل وتوفير التوجيه. ويمكن للآلية الحكومية الدولية، عن طريق اللجان المعنية في سياق استعراضاتها المنتظمة للبرامج مثلاً، أن تضطلع بأي تقييم أوسع نطاقاً تكون له سوابق ويتمشى مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها ذات الصلة. وهذا الاقتراح يتطلب مزيداً من المناقشة.

٨٠ - ومن المسلم به بصورة عامة أن تحديد المؤشرات المتعلقة بالسياسة العامة، سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، هو أمر يثير تحديات أكبر منه في حالة المؤشرات المتعلقة بتنفيذ نواتج ملموسة مثل أنواع معينة من المساعدة التقنية. فمجال بحوث السياسة العامة يثير التحديات بشكل خاص. وتدور مناقشات في الأمم المتحدة بشأن الخبرة المكتسبة في مجال المؤشرات فيما يتعلق باستعراض أداء البرامج وتطبيق الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية (A/56/326). وتقوم وحدة التفتيش المشتركة بإجراء دراسة في هذا الصدد. وعندما تصبح هذه الدراسة متاحة، يمكن للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تقوم على نحو مفيد في اجتماع قادم ببحث هذه القضية والأفكار المقترحة في الفقرات السابقة.

## جيم - ملخص لما أجري على مستوى رفيع من مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة، من إعداد وزير خارجية تايلند

٨١ - مع اقترابنا من اختتام استعراض منتصف المدة الذي يجريه الأونكتاد هنا في بانكوك، أعتقد أن بإمكاني القول إن مناقشاتنا قد أتاحت لنا جميعاً فرصة حقيقية لتبادل وجهات النظر والاستفادة من تجارب وأفكار كل منا.

٨٢ - ونحن جميعاً نعرف أن هذه الفترة هي فترة حاسمة بالنسبة لجميع بلداننا من حيث تنميتها، ومن حيث التحديات التي تواجهها، ومن حيث تحديد المسار الذي سننتهجه في السنوات القادمة.

٨٣ - إن توقيت إجراء استعراض منتصف المدة هو توقيت فريد لأن هذا الاستعراض يندرج ضمن سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى خلال هذه السنة. ويتبادر إلى ذهني المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد قريباً في جوهانسبرغ. فكل مناسبة من هذه المناسبات تتيح لنا الفرصة لمتابعة بناء توافق في الآراء واتباع نُهُج عملية نأمل أن تتجه نحو التوصل إلى اتفاق أعم بشأن القضايا البالغة الأهمية المثارة هنا.

٨٤ - ومن أجل تعزيز تأثير مداولاتنا في إطار مناقشاتنا التفاعلية، أود أن أحاول تلخيص بعض الشواغل الرئيسية التي أثيرت. ومن المؤكد أنه ما من ملخص يمكن أن يكون مرضياً بالكامل للجميع، ولكنني آمل أن أستطيع، في هذا الملخص الذي سيتم تعميمه في وقت لاحق كجزء من تقرير الاجتماع، أن أتناول على الأقل معظم القضايا التي نوقشت. وسأشير في ملخصي هذا إلى سبعة مجالات رئيسية - الاتجاهات العالمية، والتجارة الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وتمويل التنمية، وتعزيز القدرات التوريدية، وتخفيف وطأة الفقر والتنمية على مستوى القاعدة الشعبية، والإدارة الرشيدة وتماسك السياسات، وأخيراً دور الأونكتاد.

**الاتجاهات العالمية**

٨٥ - لقد أجرينا في الأونكتاد العاشر مداولات بشأن مخاطر وتحديات العولمة، واتفقنا على استراتيجيات للتنمية في عالم أصبح مترابطاً على نحو متزايد. كما اتفقنا على أن العولمة هي عملية مستمرة تنطوي على فرص كما تنطوي على مخاطر وتحديات. وقد أفضت العولمة الاقتصادية السريعة، نتيجة للتقدم التكنولوجي ولتحرير التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي، إلى توسع في النمو والتنمية الاقتصاديين العالميين. إلا أن الاختلالات التي تتسم بها عملية العولمة كانت لها أيضاً آثار عنيفة ضارة بعملية تنمية العديد من أقل البلدان نمواً التي تفتقر إلى القدرة على التكيف مع الوتيرة السريعة التي تسير بها عملية العولمة.

٨٦ - وقد سجل الاقتصاد العالمي أداءً متفاوتاً منذ ذلك الحين، إذ كانت هناك تفاوتات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وكذلك فيما بين المناطق النامية. وقد استمر الانتعاش الذي تحقق في آسيا والذي كان ظاهراً للعيان بالفعل في الأونكتاد العاشر، غير أنه لم يحدث

انتعاش موازٍ في أنحاء كثيرة من أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وقد كانت جميع البلدان النامية عرضة للتأثر بالتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ في السنة الأخيرة، وبخاصة تلك البلدان التي تربطها روابط قوية بالنظام التجاري. ومن حسن الطالع أن هذا التباطؤ كان أقل حدة مما كان يخشاه الكثيرون، وقد ظهرت مرة أخرى علامات تدل على حدوث انتعاش.

٨٧ - إن تجربة السنتين الماضيتين تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج جماعي إلى حد أبعد إزاء التحديات الاقتصادية في عالم أصبح أكثر اندماجاً. وقد أكد عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ الأونكتاد العاشر الرغبة في اتباع مثل هذا النهج، مع إحراز نتائج إيجابية، ولا سيما في بروكسل والدوحة ومونتيري. كما أن هناك علامات تدل على أن البلدان الغنية قد أصبحت أكثر استعداداً لدعم أضعف بلدان الأسرة الدولية فيما تواجهه من تحديات إنمائية، كما يتبين مثلاً من مبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم "كل شيء عدا الأسلحة" والدعم الموعود للبرنامج الجديد لتنمية أفريقيا. ويشكل التعبير القوي عن التضامن في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ دليلاً آخر على الفوائد الناشئة عن التحرك في هذا الاتجاه.

٨٨ - إلا أن مخاطر الهبوط التي تواجه البلدان النامية لا تزال كبيرة حسبما يتجلى في المشاكل الاقتصادية التي شهدتها الأرجنتين. فأسعار السلع الأساسية لا تزال تنخفض وتتقلب تقلباً حاداً، مما يثير مشاكل خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة المعتمدة على السلع الأساسية. وبالنظر إلى أن الفقر لا يزال يمثل التحدي الكبير بالنسبة لمعظم البلدان النامية، فإن المهمة التي تواجه المجتمع الدولي تظل تتمثل في تعزيز النهج المتعدد الأطراف إزاء التنمية وبخاصة من أجل ضمان الدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة.

## التجارة الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف

٨٩ - تشكل التجارة عنصراً هاماً من عناصر استراتيجيات التنمية، ولربما أصبح هذا العنصر أكثر أهمية مما كان عليه في الماضي. ولذلك فإن إدراج البعد الإنمائي، بما في ذلك الحاجة إلى إزالة قيود التوريد المفروضة على الصادرات، في صلب برنامج العمل الذي أطلق في الدوحة يشكل اعترافاً بإخفاقات الماضي كما يشكل مقياساً لأية التزامات تظهر في المستقبل. ولا تزال هناك أوجه عدم يقين تكتنف ترجمة هذا إلى ممارسة عملية. فلا تزال بلدان نامية عديدة تواجه صعوبات فيما يتصل بالالتزامات التي تم التعهد بها في جولة أوروغواي، ولم يكن وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في مستوى التوقعات. يضاف إلى ذلك أن الاتجاهات الحمائية قد عادت إلى الظهور في البلدان الصناعية وفي مجالات، مثل قطاعي الصلب والزراعة، تتسم بأهمية مباشرة بالنسبة للبلدان النامية.

٩٠ - وليس من المستغرب أن تشعر معظم البلدان النامية أن قيام البلدان المستوردة الرئيسية بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق في مجالات تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية هو أمر أساسي للتوصل إلى محصلة ناجحة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، تظل الحواجز التعريفية وغير التعريفية تشكل محور شواغل هذه البلدان. ففي قطاع الزراعة، تؤدي الإعانات الواسعة النطاق إلى تشويه الأسواق وجعل المنافسة متعذرة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وعلى ضوء الفوارق فيما بين البلدان فيما يتعلق بقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، يلزم أيضاً تعزيز المعاملة الخاصة والتفضيلية كجزء من القواعد التجارية المتعددة الأطراف. يضاف إلى ذلك أنه يلزم تيسير عملية الانضمام، وبخاصة لصالح أقل البلدان نمواً.

٩١ - كما أن ترتيبات التجارة الإقليمية تنطوي على فوائد هامة. ويشكل الترابط بين الترتيبات الإقليمية والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف قضية يلزم بحثها.

٩٢ - وفي هذه المجالات جميعها، يلزم تعزيز المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، ليس من أجل تمكين البلدان النامية من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية التفاوض فحسب، وإنما أيضاً من أجل تمكينها من الاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام التجاري. وللأونكتاد دور رئيسي يؤديه في هذا الصدد من خلال مراعاة البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية، بما في ذلك عن طريق تعزيز المساعدة التي يقدمها من خلال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة.

**تمويل التنمية**

٩٣ - إن العولمة تعني أنه لم يعد من الممكن تناول مسألة التجارة بمعزل عن مسألة التمويل. وقد اتضح ذلك في مؤتمر مونتيري الذي اعتمد نهجاً متكاملاً إزاء تمويل التنمية.

٩٤ - وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد تكامل الأسواق المالية تحولاً هاماً نحو التدفقات الرأسمالية الخاصة. وقد كان من المتوقع أن يؤدي هذا إلى تشجيع الاندماج على نحو أكثر سلاسة في الاقتصاد العالمي، وبخاصة من قبل البلدان النامية. إلا أنه في غياب ترتيبات مالية عالمية تهدف إلى تحسين إدارة التدفقات الخاصة المتزايدة، كانت هذه التدفقات مصحوبة بتقلبات متزايدة وقد أصبحت تشكل مصدراً رئيسياً لانتشار عدوى الصدمات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم النامي. ولدى المضي قدماً في اتجاه الأخذ بترتيبات جديدة، ينبغي إيلاء قدر كافٍ من الاهتمام لاستقرار هذه التدفقات. ويلزم تعزيز الجهد الدولي الذي يرمي إلى

إصلاح البنية المالية الدولية من أجل جعل النظام المالي أكثر استقراراً وبحيث يفضي إلى تعزيز التجارة والتنمية.

٩٥ - وينبغي توخي الحذر في عملية التحرير المالي الذي ينبغي أن يكون متلائماً مع الظروف المحددة لمختلف البلدان، مع إيلاء العناية الواجبة لتدرُّج عملية الإصلاح. يضاف إلى ذلك أن التدفقات المالية لا تزال تتأثر تأثراً شديداً جداً بسياسات البلدان الصناعية الرئيسية. ويعتبر تحقيق المزيد من التجانس في السياسات العامة في هذه البلدان أمراً أساسياً بالنسبة لتهيئة بيئة مالية دولية أكثر استقراراً. ومما يدعو إلى الأسف أن التقدم المحرز في هذا الاتجاه قد ظل بطيئاً.

٩٦ - ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً من الناحية النسبية من التدفقات الخاصة القصيرة الأجل كما أنه يمكن أن ينطوي على فوائد على صعيد نقل التكنولوجيا فضلاً عن فوائد أخرى. وما برحت التدفقات الرأسمالية الخاصة، بكل أشكالها، تتركز إلى حد بعيد في عدد قليل من الأسواق الناشئة. وفي هذا الصدد، وبالنسبة لتلك البلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تجد صعوبة في اجتذاب التدفقات الخاصة الوافدة، قد يثبت عدم نجاح التدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمار المباشر، بل إن هذه التدابير قد تفضي، بدلاً من ذلك، إلى ظهور خطر المنافسة المفرطة. ومن شأن قيام بلدان المنشأ باعتماد تدابير داعمة محسنة أن يسهم في معالجة الاختلالات الجغرافية والقطاعية التي تتسم بها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي للأطر الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا ما تم التفاوض عليها، أن تكون مصممة بحيث تخدم عملية التنمية.

٩٧ - وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل عاملاً رئيسياً بالنسبة لإمكانيات نمو العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وقد بشر مؤتمر مونتيري بحدوث تغير مستحسن في المواقف لدى بعض البلدان المانحة، رغم أن الشروط الجديدة المرتبطة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تؤدي إلى زيادة تهميش بعض البلدان إذا ما اعتبرت الإصلاحات شرطاً مسبقاً لتقديم المعونة. ولا تزال أعباء الديون تحد من إمكانيات التنمية في العديد من هذه البلدان نفسها، ويلزم إحراز المزيد من التقدم على صعيد الإعفاء من الديون.

٩٨ - ويظل الافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية المناسبة يشكل عقبة رئيسية تعترض التنمية في العديد من البلدان النامية. ويلزم إيجاد الوسائل الكفيلة بتمويل تنمية الهياكل الأساسية.

**تعزيز القدرات التوريدية**

٩٩ - إن تحرير التجارة يتيح إمكانيات لنمو الصادرات، ولكن النجاح في دخول أسواق الواردات يتطلب إجراء تحسينات كبيرة في القدرة التوريدية للعديد من البلدان النامية. ويشكل التنويع، بالنسبة لبلدان عديدة، التحدي الرئيسي في هذا الصدد. ولا يزال الاعتماد على السلع الأولية يشكل عقبة تعترض سبيل التنمية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا، حيث تشكل زيادة القيمة المضافة والصادرات المجهزة عاملاً رئيسياً بالنسبة لتحقيق نمو أسرع. ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير للتصدي لانخفاض أسعار السلع الأساسية والتخفيف من حدة الصعوبات الناجمة عن التقلبات المفرطة في الأسعار.

١٠٠ -وتشكل فجوة المعرفة والفجوة الرقمية مصدر قلق رئيسياً للمسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية. ومن الضروري سد هاتين الفجوتين والارتقاء بمستوى القدرة التكنولوجية من أجل الاستفادة من الفرص الناشئة عن عملية العولمة. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يشكل مصدراً من مصادر نقل التكنولوجيا ولكه لم يفِ تماماً بتوقعات العديد من بلدان المنشأ، لأسباب منها مثلاً عدم كفاية الروابط المحلية.

١٠١ -إلا أن الاندماج الناجح لا يمكن أن يتحقق، في النهاية، إلا من خلال وجود قطاع مؤسسات محلي تتوفر له مقومات البقاء والاستمرار. ولهذه الغاية، يعتبر بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أمرين لا غنى عنهما.

١٠٢ -وفي حقبة العولمة هذه التي تتسم بتزايد الترابط الاقتصادي، أصبح التعاون الاقتصادي والتقني الأوثق فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، يشكل قوة دافعة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للنُهج والشراكات الإقليمية، كما تتجلى مثلاً في إنشاء المعهد الدولي للتجارة والتنمية، أن تكون فعالة في هذا الصدد.

**تخفيف وطأة الفقر والتنمية على مستوى القاعدة الشعبية**

١٠٣ -إن تخفيف وطأة الفقر هو الهدف الأساسي للتنمية، حسبما اتُفق عليه في إعلان الألفية. ويجب أن يكون الناس هم محور أية استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية، مع الاعتراف الكامل بالبعد الاجتماعي للتنمية. ولهذه الغاية، يجدر الاهتمام بمبادرات تهدف إلى تعزيز التنمية على مستوى القاعدة الشعبية، من قبيل مبادرات التمويل البالغ الصغر. ويجب أن يكون القطاع المحلي قادراً على الاستفادة من تزايد التجارة.

**الإدارة الرشيدة وتماسك السياسات**

١٠٤ -إن التحدي الذي يواجه المسؤولين عن رسم السياسات العامة في كل مكان يتمثل في جعل العولمة عملية تعود بالفائدة على الجميع. وهذا يتطلب، قبل كل شيء، اعتماد سياسات محلية تفضي إلى التنمية والإدارة الرشيدة. كما أن لتماسك السياسات على المستويين الكلي والجزئي أهميته. ويمكن للاصغاء إلى مختلف آراء المجتمع المدني أن يوفر أفكاراً متبصرة هامةً.

١٠٥ -وفي إطار عملية العولمة، لم تعد الإدارة الرشيدة على المستوى المحلي وحدها كافية. فقد ازدادت حدة الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التماسك والاتساق في السياسات على المستوى المتعدد الأطراف، مع تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات على المستوى العالمي. وهذا ينطبق على التجارة والتمويل والاستثمار.

**دور الأونكتاد**

١٠٦ -ينبغي للأونكتاد، وفقاً لخطة عمل بانكوك التي اعتمدت في الأونكتاد العاشر، أن يواصل العمل كمحفل للمناقشات والمداولات الحكومية الدولية ولبناء توافق في الآراء، وأن يضطلع بأنشطة البحث والتحليل وجمع البيانات، وأن يوفر المساعدة التقنية المكيَّفة مع احتياجات البلدان النامية.

١٠٧ -وبالنظر إلى أن الأونكتاد يشكل صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، فقد تم تفويضه على نحو واضح بالاضطلاع بهذه الوظيفة الهامة بالذات. ولذلك فإن جميع الشركاء الإنمائيين والمنظمات ذات الصلة مدعوون إلى دعم الأونكتاد في تلبية الطلبات المتزايدة الموجهة إليه.

١٠٨ -وبذلك ينتهي هذا الملخص. وأود أن أختتم بالقول بأنه كان من دواعي اعتزاز وسرور حكومة وشعب تايلند أن يستضيفا اجتماع استعراض منتصف المدة هذا وأن يرحّبا بكم جميعاً مرة أخرى هنا في بانكوك. وأنتم جميعاً تعرفون مدى تفاني تايلند في خدمة أهداف الأمم المتحدة والأونكتاد، ولذلك فقد وجدنا ما يبعث على الرضا بصفة خاصة في تعبيرنا الملموس بهذه الطريقة عن دعمنا لهذه الأهداف.

١٠٩ -وقد كان هدفنا دائماً، منذ أول مراحل الأعمال التحضيرية لعقد هذا الاجتماع، أن تتاح لنا جميعاً فرصة للالتقاء ولإعمال فكرنا في بعض القضايا الرئيسية المدرجة اليوم على

جدول الأعمال الدولي. وإنني شخصياً أعتقد أن هذا الهدف قد تحقق بالكامل، وآمل بكل صدق أن تشاطروني رأيي هذا. واسمحوا لي أن أشكركم على مشاركتكم في هذا الاجتماع وأن أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم الرامية إلى النهوض بتنمية عالمية تعود بالفائدة على الجميع.

## دال – استنتاجات بشأن استعراض منتصف المدة أعدها الأمين العام للأونكتاد

١١٠ –إن اللسان ليعجز عن التعبير ببضع كلمات عن المتعة التي نعمنا بها في تذوّق أصناف الطعام التايلندي الرائع خلال إقامتنا في بانكوك كما يعجز عن التعبير بكلمات قليلة عن كل تلك "النكهات" التي تميّز بها النقاش الذي جرى هنا على مدى اليومين الماضيين. ولذلك أرجو أن تسمحوا لي بأن أتناول في هذه الملاحظات الختامية القائمة الأوسع من أصناف القضايا التي طُرحت على مائدة النقاش وقد بدأت أنظارنا تتجه نحو الأونكتاد الحادي عشر.

١١١ –لقد جرى استعراض منتصف المدة هذا في أعقاب ثلاثة مؤتمرات دولية بالغة الأهمية عُقدت في بروكسل والدوحة ومونتيري. وإنني أعتقد أن هذه المؤتمرات قد بيّنت حدوث تحوّل في اتجاه التفكير بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية من ناحيتين بالغتي الأهمية على الأقل. ففي المقام الأول، سلّمت هذه المؤتمرات بضرورة إعادة إدراج البُعد الإنمائي في المناقشة المتعلقة بإدارة التجارة والتمويل والاستثمار على المستوى الدولي من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق كامل إمكاناتها في عالم يسير على طريق العولمة. ومن الناحية الثانية، سلّمت هذه المؤتمرات أيضاً بضرورة قيام الحكومات والهيئات المسؤولة عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية بتحمّل قدر أكبر من المسؤولية عن إجراءاتها ومصائرها الاقتصادية.

١١٢ –وبعد الإصغاء إلى مختلف التدخلات على مدى اليومين الماضيين، يتبين أن المهمة الأساسية التي تواجهنا الآن هي مهمة إيجاد نهج بناء ومتماسك إزاء التصدي لهذين التحديين. وأود أن أبدأ أولاً بالإشارة إلى أحد التعليقات المستنيرة العديدة التي أبداها رئيس وزراء تايلند لدى افتتاحه لاجتماعنا هذا. فلقد طلب منا أن نكّف عن النظر إلى عملية العولمة باعتبارها مجرد تجارة حرة في السلع والخدمات خالية من القيود وحركات رأسمالية متحررة غير محدودة، بل أن ننظر إلى هذه العملية باعتبارها تُجسد التفاعل المستمر لمواطن القوة والامتياز التي يتميز بها كل مجتمع. ومن وجهة النظر هذه، تكمن الفرص الحقيقية التي ينطوي عليها النظام العالمي فيما تتميز به الشعوب والمؤسسات والدول القومية من غنى وتنوع هائلين. ويجب على المجتمع الدولي، كما لاحظ رئيس وزراء تايلند، أن يحترم هذا

التنوع بكل صدق إذا كنا نريد أن ننعم بالعيش في عالم أكثر رخاءً يكون فيه لجميع المجتمعات نصيب كامل.

١١٣ -وهذا يعني في الواقع العملي أنه لم يعد بإمكاننا أن نتعامل مع القضايا الصعبة التي تواجه البلدان النامية على صعيد السياسة العامة من خلال التوصية بتبني خطة عمل مشتركة يُطبّق بموجبها على جميع البلدان وفي كل الحالات نموذج واحد يقوم على التحرير السريع للتجارة والتمويل والاستثمار. ذلك لأن مثل هذا النهج يُغفل دور السياسات والمؤسسات المحلية في بناء القدرات اللازمة لمساعدة البلدان على تحسين إدارة اندماجها في الاقتصاد العالمي وييسر جهودها الرامية إلى توليد الثروة والتصدي للتحديات الاجتماعية. وإنني مقتنع، بعد أن أصغيت إلى المناقشات التي جرت خلال هذا الأسبوع، بأن البلدان النامية مستعدة تماماً لتحمّل المسؤولية الكاملة عن مصائرها الاقتصادية، ولكن ذلك يتطلب تمكينها من استخدام مجموعة أدوات السياسة العامة التي ساعدت البلدان المتقدمة في بلوغ مستويات الدخل والرفاه العالية التي تشهدها حالياً.

١١٤ -وفي هذا الصدد، أود أن أُذكركم بأن راوول بريبش، مؤسس الأونكتاد، كان يُصر دائماً على أن المسؤولية النهائية عن تنمية البلدان النامية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها. وقد ظلّ يؤكد دائماً، في كل ما صدر عنه من بيانات في الأونكتاد، على أن الاعتماد على الذات هو المسؤولية الأساسية لكل حكومة وكل شعب، مع السعي في الوقت نفسه إلى الحصول على المساعدة الضرورية من المجتمع الدولي. ولذلك فإنه ليس هناك خلاف حول الدور المركزي للسياسات والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق تنمية حقيقية، بل إن هذا أمر مسلّم به.

١١٥ -لقد كان معدل النمو المستهدف للبلدان النامية، عندما تم إنشاء الأونكتاد قبل نحو ٤٠ سنة، يتراوح بين ٥ و٦ في المائة في السنة. وقد أثبتت منطقة شرق آسيا أن هذا ليس هدفاً غير معقول ولا هو حُلم مستحيل. إلا أنه من المحزن أن معظم المناطق النامية الأخرى لم تستطع بلوغ هذا الهدف. ويشير بعض التقديرات إلى أنه يتعين اليوم تحديد مستوى أعلى لمعدل النمو إذا ما أُريد للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، كما هي مبينة في إعلان الألفية، أن تتحقق ضمن الإطار الزمني المحدد. وبالتالي فإنه يجب علينا أن نفكر في هذا التناقض وأن نستخلص الاستنتاجات. فإذا كانت بضعة بلدان وبضع مناطق فقط تستطيع أن تحقق هدف النمو المحدد، فهذا يدل، كما يبدو، على أن الباب موجود ولكن فتحته ضيقة جداً. ولذلك يجب علينا في الوقت نفسه أن نحاول توسيع هذه الفتحة من خلال إجراء الإصلاحات الضرورية في البيئة الخارجية وأن نضاعف جهود الاقتصادات الوطنية في شتى

أنحاء العالم لكي نتعلّم من التجارب الناجحة في مجال التنمية ونستفيد إلى أقصى حد من الفرص القائمة.

١١٦ -إن إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية من أجل إتاحة حيّز أكبر للعمل على صعيد السياسة العامة إنما تعني، كما ذكرتُ آنفاً، أنه يجب على الحكومات في البلدان النامية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها. وهذا يتطلب اعتماد تدابير تهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية المؤسسات المحلية والضوابط الضريبية والنقدية واستخدام السياسات الاقتصادية الكلية استخداماً فعالاً من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين استقرار الأسعار والنمو. كما أن هذا يتطلب اعتماد مجموعة متنوعة من السياسات الاستراتيجية في جانب العرض من أجل بناء القدرة الإنتاجية، وبخاصة في قطاعات التصدير. وأود أن أُشدد مرة أخرى على ضرورة بناء الروابط المفيدة بين المفاوضات التجارية وتعزيز القطاع الإنتاجي. وهذا يعني أنه، بدلاً من مجرد الاكتفاء بانتظار محصلة المفاوضات، يجب الشروع بصورة نشطةٍ في بناء القدرة على التصدير، بل إن هذا ينبغي أن يتم حتى قبل اختتام المفاوضات. والغرض من ذلك هو ضمان أن تؤدي المفاوضات حقاً إلى إحراز نتائج في تلك المجالات التي يمكن فيها للبلدان النامية أن تزيد قدرتها على التصدير وأن تستفيد من الفرص التجارية. وهذا يعني، ضمن ما يعنيه، أنه من غير المناسب على الإطلاق أن تتخذ البلدان النامية موقفاً دفاعياً أو سلبياً أو معانداً. بل ينبغي لها، على النقيض من ذلك، أن تعتمد موقفاً يقوم على المبادرة إلى حد بعيد. وينبغي لها أن تعمل على صياغة مواقفها وفقاً لمصالحها التجارية وأن تتفاوض حول هذه المواقف بطريقة تُفضي إلى خاتمة ناجحة وإلى إدماج تلك المصالح في محصلة جولة المفاوضات.

١١٧ -إلا أن هذا يعني أيضاً تحولاً في النظرة إلى الأمور بعيداً عن بعض السياسات التي رُوِّجَ لها في السنوات الأخيرة والتي كانت القوة الدافعة لبعض النصائح التي أُسديت إلى البلدان النامية. ولا يزال يتعين تحديد الكيفية التي يمكن بها توسيع هذا الحيّز تحديداً دقيقاً. ولقد طرحت أمانة الأونكتاد بعض الأفكار في مذكرة القضايا التي أُعدّت للمناقشات التفاعلية مستندة إلى التجارب الإنمائية الناجحة. ولكن التقدم الحقيقي هنا لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يتم إشراك البلدان النامية إشراكاً كاملاً وعلى قدم المساواة في صياغة أهدافها الإنمائية وخياراتها في مجال السياسة العامة.

١١٨ -ومن الواضح أنه لا يمكن لأي بلد، في عالم أصبح مترابطاً على نحو متزايد، أن يدير شؤونه الداخلية دون إيلاء اعتبار للأوضاع السائدة في الاقتصاد الدولي. والمفاضلة بين المسؤوليات المحلية والدولية هي، بطبيعة الحال، عملية صعبة ولكنه ما من شك في أن ما

خلُص إليه التفكير، في مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤، بشأن مسألة تعددية الأطراف هو أن الضغوط الدولية المعاكسة ينبغي ألا تُستوعب من خلال اعتماد تدابير تُضحي بالنمو والعمالة. وفي وقت لاحق، تم تأسيس الأونكتاد على أساس الاعتراف بأن رخاء كل طرف يتوقف على رخاء الجميع وأنه يجب إيلاء اهتمام خاص لأوجه التحيّز والتنافر التي تشوب بنية النظام والتي تعوّق إمكانيات التجارة والتنمية في البلدان الأفقر. وأود أن أُذكركم هنا أيضاً بأننا قد قُلنا دائماً في الأونكتاد بأن العولمة بدون الاعتماد المتبادل تفضي إلى تردي أوضاع التنمية. ولكن لمصطلح "الاعتماد المتبادل" معاني مختلفة؛ فقد يكون له بالطبع معنى وقائعي محض يصف الواقع المتمثل في أن البلدان جميعها تعتمد على بعضها البعض رغم أن بعضها قد يكون، بطبيعة الحال، أكثر اعتماداً على الغير من بعضها الآخر لكونه أقل اعتماداً على الذات. ولكن الاعتماد المتبادل يعني أيضاً أنه يتعين علينا أن نُهيئ أوضاع الرخاء وأوضاع النمو الاقتصادي التي تنهض بالجميع. وهذا ما جعلنا نعتقد دائماً بأن الشرط المسبق للتنمية الناجحة للبلدان النامية يتمثل أيضاً في تحقيق معدل نمو متسارعٍ في الاقتصادات الصناعية مما يتيح لها توفير الحيّز والأسواق ورأس المال والتكنولوجيا للبلدان النامية. ولذلك فإن الاعتماد المتبادل يجب ألا يكون منفصلاً عن عملية العولمة بهذا المعنى أيضاً.

١١٩ -وغني عن القول إن الاعتماد المتبادل قد تعمّق منذ تأسيس الأونكتاد وأنه من الممكن القول إن التحدي المتمثل في تحقيق التماسك بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا قد أصبح اليوم أكبر من أي وقت مضى. بل إن حدته قد تزايدت اليوم لأن الاتجاه السائد على مدى العقدين الماضيين كان نحو إخضاع أهداف النمو والعمالة والتنمية لمقتضيات قوى السوق العالمية. وقد نشأ هذا التحول، من نواحٍ عديدة، عن التحديات المفصلية الصعبة التي واجهت العديد من البلدان، المتقدمة منها والنامية، خلال فترتي السبعينات والثمانينات.

١٢٠ -ولكن التجربة الحديثة قد أثارت أسئلة، وبخاصة في البلدان النامية، حول مدى فعالية الترتيبات الاقتصادية الراهنة المتعددة الأطراف والحاجة إلى إجراء إصلاحات من أجل استعادة درجة أكبر من التماسك. ويتعين علينا أن نتعلّم كيفية تقليص وإدارة حالات عدم الاستقرار وعدم التيقن الناشئة عن الاقتصاد الدولي. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي تحسين الترتيبات الحالية في مجال التجارة والتمويل الدوليين مع الاستفادة الكاملة من المفاوضات الجارية. وفي هذا الصدد، أود أن أُشدد على أن المفاوضات التجارية التي أُطلقت في الدوحة تتيح لنا فرصة هامة ينبغي ألا نضيعها - وهي فرصة التوصل إلى نتيجة إيجابية من منظور إنمائي في التفاوض حول القضايا التي ما برحت معلقة منذ سنوات عديدة وفي جولات عديدة من المفاوضات. ولهذا السبب، فقد أُطلق على هذه القضايا اسم "الأعمال غير المنجزة" لجولة طوكيو ثم أصبحت تسمى أيضاً في وقت لاحق الأعمال غير المنجزة لجولة

أوروغواي. ولذلك ينبغي لنا الآن أن نتخذ إجراءات لأن الكثير من التعليقات التي سمعتها خلال المناقشات التفاعلية تعكس شعوراً عميقاً بالإحباط إزاء النتائج التي أسفرت عنها الجولات السابقة من المفاوضات. ويتعين علينا الآن بطبيعة الحال أن نتخذ إجراءات أفضل إذا ما أردنا تهيئة الأوضاع التي تتيح للبلدان النامية إجراء الإصلاحات الداخلية التي تحتاج إلى إجرائها في مواجهة الضغوط والقيود الدولية المتعاظمة.

١٢١ -إن الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة لأغراض المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وجميع القضايا المترابطة، مهيأ على نحو بارز للإصغاء لهذه الشواغل والاستجابة لها. بل إن مبرر وجودنا هو أن نفكر تفكيراً شاملاً ومن منظور إنمائي وأن نعمل في الوقت نفسه على استخدام التجارة كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية. ولهذا السبب، تشكل "التجارة" جزءاً من اسم الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ذلك لأن التجارة هي أحد الشواغل الرئيسية ولأن الأونكتاد يؤمن بالتجارة. كما أن الأونكتاد يعتقد بأن من حق البلدان النامية أن تشارك في التجارة بدرجة أكبر، سواء من حيث الكمية أو من حيث النوعية.

١٢٢ -ولقد تغيّرت القضايا المندرجة في إطار هذه الولاية على مدى السنين، وبذل الأونكتاد جهوداً لمعالجتها نظراً لتأثيرها على الأداء الاقتصادي والإمكانيات الاقتصادية للبلدان النامية. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت مسألة عدم الاستقرار المالي في صدارة هذه القضايا وكان للأونكتاد دور طليعي في معالجة هذه المسألة من منظور إنمائي. وأود هنا أن استرعي اهتمامكم إلى أنه قبل سنوات خلت، وفي بداية فترة التسعينات، كان الأونكتاد، على حد علمي، المؤسسة الاقتصادية الدولية الوحيدة التي تنبأت، عقب انهيار جدار برلين مباشرة، بأن العقد سيتميز بتواتر حدوث الأزمات المالية والنقدية وحدتها وقوتها المدمرة. وبالتالي لا يمكن لأحد أن يُنكر أننا قد حذرنا المجتمع الدولي من حالة عدم الاستقرار هذه قبل أن يبدأ بتلمسها بوقت طويل.

١٢٣ -إلا أنه مع استمرار تطور قضايا السياسة العامة العالمية والوطنية، يجب أن يتحوّل التشديد بطبيعة الحال نحو الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وقد أخذت مسألة المشاركة الأوسع والأكثر فعالية في النظام التجاري العالمي على أساس قدرات محلية معززة تتجه الآن نحو الصدارة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. إلا أن التزامنا باتباع نهج متكامل لا بد أن يظل نصب أعيننا.

١٢٤ -وبهذه الروح، أود أن أُشير إلى أن هناك مسألتين رئيسيتين ستكونان موضع تفكيرنا وجهودنا خلال الفترة القادمة حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر. والمسألة الأولى هي نوع

الترتيبات الدولية التي ستلزم لإتاحة حيّز للبلدان النامية على صعيد السياسة العامة وتوفير فرص تجارية ملموسة لها من أجل معالجة القضايا الأساسية المتمثلة في تخفيف وطأة الفقر وسد فجوة الدخل. أما المسألة الثانية فتتعلق بنوع السياسات والمؤسسات المحلية التي ستلزم في كل بلد من أجل توليد القدرة على مواجهة هذه التحديات.

## هاء- الإعراب عن الامتنان

## مشروع قرار مقدم من رئيس المجلس

**إن مجلس التجارة والتنمية،**

**إذ يجتمع** في بانكوك لإجراء استعراض منتصف المدة المتعلق بالأونكتاد العاشر،

١ - **يعرب عن امتنانه العميق** لحكومة وشعب تايلند لاستضافة اجتماع استعراض منتصف المدة؛

٢ - **ينوه مع بالغ التقدير** بالتزام حكومة وشعب تايلند بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة؛

٣ - **يعترف مع بالغ الارتياح** بالمساهمة المباشرة التي أسهمت بها حكومة تايلند في نجاح استعراض منتصف المدة؛

٤ - **يشكر** حكومة وشعب تايلند على الحفاوة الحارة التي لقيه جميع المشتركين في الاجتماع؛

٥ - **يعرب عن تقديره** للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتعاونها في توفير مكان انعقاد المؤتمر.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/55/6/Rev.1).

(٢) A/CONF.191/11 المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(٣) WT/MIN(01)/DEC/W/1,/2 and/10 المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(٤) انظر الفقرة ٣٤ من توافق آراء مونتيري، (تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨- ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.02.II.A.7.) الفصل الأول، القرار ١، المرفق)

(٥) الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، الوثيقة TD/B/49/2-TD/B/WP/148 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٦) الوثيقة TD/B/COM.2/40-TD/B/EX(28)/3 المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٧) الوثيقة TD/B/COM.1/49-TD/B/EX(28)/4 المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٨) الوثيقة TD/B/COM.3/46-TD/B/EX(28)/5 المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٩) الوثائق TD/B/COM.1/48 وTD/B/COM.2/39 وTD/B/COM.5/45 المؤرخة ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

(١٠) "تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا" (الوثيقة TD/B/47/4-UNCTAD/GDS/MDPB/7 المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠) و"التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والآفاق وقضايا السياسة العامة" (الوثيقة TD/B/48/12-UNCTAD/GDS/AFRICA/1 المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠١).

(١١) الوثيقة TD/B/49/2-TD/B/WP/148 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(١٢) مقرر مجلس التجارة والتنمية المتخذ في الدورة التنفيذية الثامنة والعشرين في ١٢آذار/مارس ٢٠٠٢.

# الفصل الثاني

## أعمال الجلسة العامة للمجلس

### ألف- استعراض منتصف المدة

١ - لأغراض النظر في هذا البند سيكون معروضاً على المجلس الوثائق التالية:

(أ) ''استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية'' (TD/B(S-XIX)/4)؛

(ب) ''إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك'' (TD/B(S-XIX)/3)؛

(ج) ''إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الأونكتاد العاشر'' (TD/B(S-XIX)/2)؛

(د) ''التجارة والاستثمار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: الاتجاهات الأخيرة والقضايا الناشئة'' (TD/B(S-XIX)/5).

**بيانات افتتاحية**

٢ - رحب **الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في تايلند** بالمشاركين باسم حكومة البلد المضيف. وقال إنه كان شرفاً لتايلند أن تستضيف الأونكتاد العاشر، وترغب في أن تؤكد من جديد التزامها بالنجاح المستمر للأونكتاد وأهدافه. ومن شأن استعراض منتصف المدة أن يدرس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك وأن يقيِّم جميع الأنشطة العالمية الرئيسية التي تمت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر والتي أثَّرت في التنمية. ومن شأنه أيضاً أن يتيح فرصة جيدة لمناقشة مجموعة واسعة من القضايا وأن يستكشف بدائل في مجال السياسة العامة من أجل معالجة التحديات التي تواجه التنمية العالمية.

٣ - لقد **قام الأونكتاد** بدور هام جداً في طرح مصالح البلدان النامية أمام البلدان الأكثر تقدماً في إطار متعدد الأطراف. ومن المهم للدول الأعضاء في الأونكتاد أن تظهر التزامها التام بالأونكتاد وأن تضمن استمرار نجاحه حتى الأونكتاد الحادي عشر. ومن شأن نتائج استعراض منتصف المدة أيضاً أن يكون مفيداً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في وقت لاحق من هذه السنة.

٤ - وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن عملية استعراض منتصف المدة كانت عملية دقيقة وجوهرية وغنية وشكلت مثالاً واضحاً على قدرة الأونكتاد على تغيير وتعديل الأولويات وأساليب العمل. وفي الأونكتاد العاشر، ساعدت المناقشات التفاعلية بين جميع الشركاء الإنمائيين في إبراز التلاقي المتزايد في الأفكار حول العملية الإنمائية وبعض المواقف المخالفة من أثر العولمة. وأشار العديد من البلدان النامية إلى ما تواجهه من صعوبات في إدارة عملية التنمية في بيئة اقتصادية عالمية تشهد عولمة وتغيراً سريعين، وأشارت إلى ما تواجهه من قيود. وظهر توافق عام في الآراء يفيد بأنه فيما يمكن للعولمة أن تكون قوة فاعلة في النمو لا يمكن القول إن جميع البلدان تستفيد من هذه العولمة. ولا يزال العديد من الاقتصادات الضعيفة مهمشاً، لا سيما اقتصادات أقل البلدان نمواً. أما التغييرات في السياسة العامة التي اقتضتها مجاراة العولمة فقد أطلقت قوىً ولَّدت غموضاً وزادت من حدة الفقر، وصَعُبَ التحكم بها من خلال الإجراءات الانفرادية. وفي هذه الظروف، فإن التوقع من البلدان النامية أن تتبع استراتيجية لمواصلة فتح أسواقها بدون توفير دعم فعال متعدد الأطراف لها أو إتاحة فرص لها للتصدير تخرجها من التخلف والفقر هي استراتيجية تحمل بذور هزيمة أصحابها. وهذه المناقشات وأشكال التفاعل كانت مصدر توافق الآراء بشأن خطة عمل بانكوك التي عززت الدور الفريد للأونكتاد في المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والقضايا المتصلة بالتنمية.

٥ - واستعراض منتصف المدة أتاح فرصة لا لرصد أداء وأثر المنظمة فحسب بل أيضاً لتعزيز مهاراتها الأساسية وللتعلم من حالات القصور والتكيف مع التطورات والأولويات الجديدة. وتشير النتائج حتى الآن إلى إحراز تقدم بارز في تنفيذ مختلف الولايات المتفق عليها في الأونكتاد العاشر. وفي الفترة المتبقية قبل انعقاد المؤتمر القادم سوف تولي الأمانة انتباهاً خاصاً لمجالات بعينها من مجالات التحسين المحددة فيما تجري تعديلات ترمي إلى استيعاب أنشطة تعلق الدول الأعضاء أهمية عظيمة عليها.

٦ - وأما نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر فقد انطوت على آثار هائلة بالنسبة لأعمال الأونكتاد. وقد أعدت الأمانة دليلاً لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، بما فيه مجالات العمل المحددة التي يتعين على الأونكتاد الاضطلاع بها. وقد أثارت نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة تحديات جديدة للأونكتاد في مجال دعم البلدان النامية في المفاوضات الحالية والمقبلة. وقد أعدت الأمانة مشاريع للتعاون التقني وبناء القدرات تُنفذ بالتشاور مع البلدان الأعضاء وبالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى. وأجرت الأمانة أيضاً استعراضاً داخلياً للمساعدة التقنية، وسيقوم الفريق العامل التابع للمجلس في الخريف ببحث نتيجة تقييم أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات.

٧ - وأخيراً، ورغم الكثير الذي أنجز، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لمواصلة تحديد جوانب من جوانب نتائج الاستعراض وتنفيذها.

## رؤساء الركن الأول والثاني والثالث

٨ - تكلم ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** باسم رئيس الركن الأول لاستعراض منتصف المدة بشأن الآلية الحكومية الدولية فقال إن هدف الركن الأول لم يكن إجراء إصلاح شامل للآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد بل تحسين سيرها بحيث يمكنها أن تستجيب على نحو أفضل للأحداث الجديدة وأن تلبي احتياجات الدول الأعضاء في الأونكتاد. وأوصى بأن يلاحظ المجلس الجزء الأول من الوثيقة TD/B(S-XIX)/4 الذي يتضمن ملخص الرئيس للأهداف العامة للاستعراض الذي أجري في هذا الركن وكذلك المشاكل والانجازات التي أشارت إليها الوفود. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من الوثيقة ذاتها، التي قدمت إلى المجلس لاعتمادها من قبله، فقد اقترح عدم تحويل لجنة الدورات التابعة للمجلس والمعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة توجيهية بل تكليفها تنسيق واستعراض ورصد الأنشطة التي يضطلع بها في هذا المجال على نطاق الأونكتاد، وعقد دورة تنفيذية للمجلس لبحث تقرير أقل البلدان نمواً. وقدم اقتراحات أيضاً بشأن طرق تحسين التركيز في اللجان وتعزيز اختصاصات وتماسك اجتماعات الخبراء. ولا تزال توجد مشكلتان بدون حل. ويتعين على المجلس أن يقوم في دورته التاسعة والأربعين بالنظر في مسألة عقد دورتين عاديتين في السنة بدلاً من دورة واحدة، ويتعين إيجاد حل طويل الأجل قبل نهاية عام ٢٠٠٢ لمسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لتغطية مشاركة خبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية.

٩ - وتكلمت ممثلة **المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصفتها رئيسة للركن الثاني** المعني بإجراء تقييم فقالت إن حصيلة عمل الركن تظهر إجراء استعراض مفتوح وتفاعلي للبرامج واحداً واحداً. وتعتبر البحوث والتحليلات مرضية بوجه عام، رغم صدور ردود متضاربة على بعض المنشورات، والدعوة إلى ضرورة توزيعها بفعالية أكبر. وكانت الردود ضئيلة بشأن أثر التوصيات التي صدرت عن الاجتماعات الحكومية الدولية، أما الربط بين المناقشة الحكومية الدولية وبين البحوث والتعاون التقني أو التركيز على المجالات ذات الصلة من مجالات السياسة العامة فيمكن أن يضمن حدوث أثر أفضل. وقد لقيت أنشطة التعاون التقني الكثير من الردود الإيجابية وكانت عملية الاستعراض الداخلي لإجراءات التعاون التقني موضع ترحيب. ويمكن لتحسين استخدام المؤشرات وتنفيذ نتائج التقييم أن يعززا تحسين النوعية. أما تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك فكان مخيباً

للآمال وأُطلقت دعوة لبذل جهود جديدة. ومن المسائل الأخرى التي بحثت مسألة تنفيذ قرار إنشاء برنامج فرعي لأفريقيا، والسبيل الأفضل لتنفيذ أعمال الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً، والتقدم المحرز بصدد المسائل المشتركة. وقدمت اقتراحات لتحسين فعالية مؤشرات الإنجاز ولكن هذه الاقتراحات بحاجة إلى المزيد من البحث.

١٠ - ومن شأن استعراض منتصف المدة أن يساعد على توزيع الموارد بفعالية قصوى وأن يوجه جهود الأونكتاد في مجال جمع المال إلى المجالات الأحوج إليها. وينبغي وجود تناسب بين برنامج العمل والموارد. وفيما لا تزال موارد الأونكتاد من خارج الميزانية ثابتة إلا أن موارد الميزانية العادية شهدت انخفاضاً كبيراً في بعض المجالات. فقد نقلت وظائف إلى المكتب الجديد وهو مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

١١ - وقد حددت قمة الألفية وإعلانها أهدافاً مشتركة للجهود الإنمائية الدولية، وأكد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً من جديد أهمية المسائل التي يعالجها الأونكتاد، وانطوى المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على آثار بارزة لأعمال الأونكتاد، ووضع المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مركز الصدارة القضايا التي تشكل الأساس لخطة عمل بانكوك. وأما الترجمة العملية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فتعتبر أولوية عالية للمنطقة وشركائها الإنمائيين.

١٢ - وأما المجالات موضع التشديد التي تؤدي إلى الأونكتاد الحادي عشر فتشمل معالجة الحاجات المباشرة لأقل البلدان نمواً الناشئة عن مفاعيل اجتماع الدوحة والمفاوضات الأخرى، وتشمل كذلك تعزيز القدرات على التوريد بغية تحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا العمل ينبغي الاضطلاع به بتعاون وثيق مع منظمات أخرى استجابة للطلب ودعماً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١٣ - وتعكس حصيلة أعمال الركن الثاني التعليقات الصريحة والبناءة التي أبدتها الوفود. وقد رغب وفد، وردت تعليقاته بعد الموعد النهائي لتقديم التعليقات، في تقصير نص حصيلة مؤتمر مونتريه وزيادة توضيح مسألة قيود الموارد. وأخيراً، فإن التركيز على أثر الأنشطة بالاستناد إلى التقييم الذاتي يعتبر أمراً مبتكراً. ويمكن لحصيلة التقييم أن تكون بمثابة مساهمة في المناقشات المقبلة، ويمكن أن تساهم في عملية الاصلاح التي أطلقها مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة.

١٤ - وتكلم ممثل تايلند بصفته رئيس الركن الثالث المعني بالمناقشات التفاعلية فقال إن موضوع وتنظيم المناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة على مستوى رفيع قد

جرى تحديدهما بمساعدة الأمين العام للأونكتاد. وقد أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة قضايا (TD/B(S-XIX)/2) لا لملخص شامل لجميع القضايا التي يمكن إثارتها بل كعامل حفز لتشجيع المناقشة. أما المناقشات غير الرسمية التي دارت حول هذه المذكرة في جنيف فقد أبرزت عدداً من الشواغل. ونظراً إلى أن استعراض متوسط المدة يقع في فترة تشهد عقد عدد من المؤتمرات الدولية الرئيسية، فإنه يمثل فرصة للتقييم والسير قُدماً بشأن المسائل التي تُثار في هذه المؤتمرات، بما فيها المسائل المتصلة ببرنامج عمل الأونكتاد نفسه. وتوجد حاجة لإجراء دراسة أدق لحالات النجاح والدروس التي يمكن استخلاصها منها لبلدان نامية أخرى. وقد أُثير دور حُسن التدبير رغم أن البعض يعتقدون بأن الإصلاحات المؤسسية المحلية لا بد لها من أن تكون موضع التركيز، بينما أصر آخرون على اعتبار حُسن تدبير الاقتصاد الدولي، ولا سيما دور القواعد والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف هي القضايا الرئيسية. وأخيراً، قال بوجوب إيلاء اهتمام أكبر للتحديات الواضحة التي تواجه أقل البلدان نمواً.

**بيانات**

١٥ - قال **وزير التجارة والصناعة في كينيا** إن حصيلة الأركان الثلاثة متوازنة وينبغي لها أن تشكل أساساً جيداً للمناقشة. والمسألة الأشد إلحاحاً هي مسألة الحاجة إلى موارد إضافية في الأونكتاد للاضطلاع بولايته على نحو فعال، لا سيما أنشطة التعاون التقني المتصلة بتحليل السياسات العامة، وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية. وعند اعتماد خطة عمل بانكوك بُحث عدد من التدابير التي يتعين اتخاذها من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار. ورأى ما يبعث على الأمل في الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمت منذ ذلك الحين، بما في ذلك التعهدات التي أُعلنت في مونتيري، ولكنه يشعر بخيبة الأمل عموماً إزاء التقدم المحرز في اتجاه بلوغ أهداف الأمم المتحدة. وهنأ الدانمرك ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد لبلوغهم الأهداف المحددة بغية تحقيق هدف إعلان الألفية الرامي إلى تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥.

١٦ - والاتجاه الرئيسي لإطار السياسة العامة في كينيا هو التخفيف من حدة الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل والتنمية المستدامة. غير أن عقبات مثل تدني تدفقات الاستثمار، وارتفاع المديونية، وتعليق المعونة تجعل من الصعب إحراز تقدم.

١٧ - وعلى صعيد التجارة الدولية، لم تجن البلدان النامية ثمار تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وما زال يتعين تناول عدد من المسائل المشمولة بخطة عمل بانكوك، بما فيها الوصول المجدي إلى الأسواق، والتدابير الصارمة في مجال الصحة والصحة النباتية، والقدرة

التنافسية، وقصر الفترات الانتقالية، وجعل المعالجة الخاصة والتفضيلية معالجة ملموسة، وجعل المساعدة المالية والتقنية أكثر تركيزاً. وينبغي ترجمة الوعود التي قُطعت في الدوحة بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات وغيرها من الالتزامات إلى واقع فعلي لتمكين البلدان النامية من تنفيذ جدول أعمال الدوحة الإنمائي بكل ما يعنيه.

١٨ - وبُحثت في بانكوك أيضاً الحاجة إلى تعزيز وتطوير تكنولوجيا مناسبة. ولم يُحرز تقدم يُذكر في هذا المجال، ولا تزال الهوة التكنولوجية واسعة. وهذا يتطلب انتباهاً عاجلاً.

١٩ - وحُددت تحديات المستقبل تحديداً واضحاً في إعلان الألفية وتكررت في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وفي توافق الآراء في مونتيري. وحَثَّ الشركاء الإنمائيين على دعم هذه المبادرات، لا سيما تلك الرامية إلى تخفيف حدة الفقر المدقع.

٢٠ - أما أعمال الإرهاب البشعة التي وقعت في نيروبي ودار السلام في آب/أغسطس ١٩٩٨ وفي الولايات المتحدة الآمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فلم تؤد إلى خسائر في أرواح الأبرياء فحسب بل أثّرت أيضاً تأثيراً سلبياً في التجارة الدولية. وكينيا باعتبارها وجهة سياحية رئيسية عانت من ذلك في شكل خسائر في الإيرادات السياحية. وسوف تظل كينيا دائماً متعاونة تعاوناً كاملاً مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. ويُعتبر السلام والأمن والاستقرار ضرورياً للتجارة وذلك بغية الاستفادة استفادة كاملة من عملية العولمة.

٢١ - وتكلم ممثل **مصر** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فأبرز الحاجة إلى الحوار والتعاون بين جميع أعضاء المجتمع الدولي من أجل التغلب على الغموض الذي يؤثر تأثيراً ضاراً بالتنمية في البلدان النامية. وفي هذا السياق، قال إنه ينبغي للأونكتاد أن يظل فاعلاً رئيسياً في المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية. أما أنشطة الأركان الثلاثة لاستعراض منتصف المدة فكانت مفيدة للغاية في تعميق وعي الشركاء الإنمائيين لأولويات بعضهم بعضاً ولآرائهم وآمالهم وتطلعاتهم. وجميع أعضاء الأونكتاد ملتزمون بتعزيز دور الأونكتاد. وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تنفيذ نتائج الأركان الثلاثة. وقال إن من الأهمية البالغة للفريق إيجاد مصادر تمويل طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها لتمويل الخبراء من البلدان النامية قبل تحديد الموعد النهائي. وفيما يتعلق بعملية التقييم فإن حصيلة الركن الثاني تناولت مسائل عظيمة الأهمية لدى مجموعة الـ ٧٧ والصين وهي قضايا بحاجة إلى المزيد من الدراسة. وتتسم بأهمية خاصة واحدة من هذه القضايا هي قضية الاستمرار الطويل الأجل للدورات التدريبية المتوخاة في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

٢٢ - وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الأونكتاد الحادي عشر. وتدعو الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم مشروع جدول أعمال وجدول زمني للعملية التحضيرية في أوائل

عام ٢٠٠٣. أما تقديم مقترحات تتعلق بتعديل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد فينبغي حصرها بمدة لا تتجاوز ٢١ يوماً من تاريخ انطلاق العملية التحضيرية. وينبغي للاقتراحات المتعلقة بالتغييرات أن تشير أيضاً إلى الأهداف والآثار والمفاعيل المحتملة للتغيرات المقترحة. وإضافة إلى الاجتماعات التحضيرية، ينبغي عقد اجتماعات غير رسمية متكررة في أثناء العملية التحضيرية. وتأخذ مجموعة الـ ٧٧ والصين برأي الأمين العام للأونكتاد القائل إن خطة عمل بانكوك لا بد لها من أن تظل مصدراً يُهتدى به في الأعمال المقبلة باعتبارها وثيقة شاملة جداً ومتوازنة توازناً حسناً. وأخيراً ينبغي التفكير ملياً في مسألة قاعدة الموارد في الأونكتاد بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته والاستجابة استجابة كاملة لحاجات البلدان النامية.

٢٣ - وتكلم ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الفترة التي انقضت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر شهدت عدداً من المناسبات الدولية الرئيسية مثل مؤتمر قمة الجمعية العامة بشأن الألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً، وإطلاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. أما إعلان الدوحة الذي أشار تحديداً إلى الأونكتاد بصدد سياسة الاستثمار والمنافسة فقد شكل مناسبة فريدة من نوعها لجميع الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال لجمع قواها. ويشجع الاتحاد الأوروبي أمانة الأونكتاد وأمانة منظمة التجارة العالمية على العمل معاً لتجنب التكرار وتشجيع التآزر. وأشار إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة "كل شيء عدا السلاح"، ونظامه المعمم للأفضليات، والتزامه ببلوغ نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، واتفاقاته للشراكة الاقتصادية مع بلدان من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٤ - أما ولاية الأونكتاد ودوره في التنمية فقد ازدادا أهمية جراء الأنشطة التي جرت، ويتعين تعديل برنامج عمله وفقاً لذلك. وعلى سبيل المثال، لا ينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تقدم كل أشكال المساعدة التقنية التي تتعلق بالمفاوضات التجارية وبناء القدرات. وينبغي للأونكتاد أن يستفيد من جوانب اختصاصه ذات الميزة النسبية مثل التحليل والتعاون التقني في مجالات الاستثمار والمنافسة، وصلات الاستثمار/التجارة، والإصلاحات التجارية الوطنية، وتطوير المشاريع التجارية، وبناء المؤسسات. وفي هذا السياق، يتوقع الاتحاد الأوروبي من الأونكتاد أن يؤكد من جديد مساهمته في برامج مثل برنامج تقديم المساعدة التقنية المتكامل المشترك إلى بلدان منتقاة من أقل البلدان نموا وبلدان افريقية أخرى والإطار المتكامل.

٢٥ - وفيما يتعلق بحصيلة استعراض منتصف المدة، أعرب عن ارتياحه العام رغم شعوره بالحاجة إلى المزيد من العمل بصدد الركن الأول. وينبغي إقامة ترابط أفضل بين التحليل والمساعدة التقنية وإقامة التوافق في الآراء، ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الأونكتاد الحادي عشر كمؤتمر يؤدي إلى مزيد من الإصلاح المتماسك في الآلية الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بالركن الثاني، قال بوجوب أن يعيد الأونكتاد تركيز جهوده على دعم البلدان النامية في المفاوضات التجارية الدولية وعلى تشجيع قدراتها التنافسية لتمكينها من الاستفادة استفادة كاملة مما يُتاح من فرص. ومن الضروري أيضاً أن يُحسّن الأونكتاد معايير الكفاءة بغية الحصول على ردود أوفى. أما فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية، فينبغي لها، إضافة إلى حسن التدبير، أن تشمل موضوعات أُفقية مثل تخفيف حدة الفقر، والمساواة الجنسانية، والتعاون مع المجتمع المدني.

٢٦ - وتكلم ممثل **بنغلاديش** باسم مجموعة **أقل البلدان نمواً** فاعتبر أن الآلية الحكومية الدولية القائمة منذ عام ١٩٩٦ قد أثبتت فائدتها في أعمال الأونكتاد. وأعرب عن أمله في أن تزيد حصيلة الركن الأول من تعزيز الروابط بين المجلس واللجان واجتماعات الخبراء. كما أعرب عن تقديره للاتفاق على إيلاء اهتمام أكبر لقضايا أقل البلدان نمواً ولعقد دورة تنفيذية لبحث تقرير أقل البلدان نمواً وقضايا جوهرية، وأعرب عن أمله في أن تقوم الأمانة بالأعمال التحضيرية الكافية. وقال بوجوب إيجاد حل طويل الأجل لتمويل المشاركة في اجتماعات الخبراء قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

٢٧ - قدمت المؤتمرات الرئيسية التي نُظمّت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر بعض الالتزامات لصالح أقل البلدان نمواً، وقال إنه ينتظر وضع جرد بالمنافع التي تُستمد فعلياً من حصيلة هذه المؤتمرات. ونظراً لكون أقل البلدان نمواً تشكل مسألة مشتركة ذات أولوية فإنه يمكن لكل شعبة من شعب أمانة الأونكتاد أن تساهم مساهمة خاصة. وينبغي أن تُنجز قريباً مهام محددة جرى التكليف بها في الدورات الأخيرة للجنة.

٢٨ - أما برنامج عمل بروكسل فقد أدى إلى إعادة تعديل لأعمال الأونكتاد. وفيما اعتمد الأونكتاد الاتجاه الجديد، احتفظ بمسؤوليته عن الأعمال الموضوعية والتحليلية في دعم أقل البلدان نمواً، وسيواصل نشر تقرير أقل البلدان نمواً على أساس سنوي. وفي بروكسل جدد المجتمع الدولي التزامه بمساعدة أقل البلدان نمواً، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية واصلت هبوطها بالأرقام الحقيقية، وظلت بدرجة كبيرة دون الأهداف المتفق عليها دولياً. وأما حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية فقد انخفضت من ٣ في المائة من عام ١٩٥٠ إلى ٠,٤ في

المائة في عام ٢٠٠٠، وينبغي للأونكتاد أن يعمل على تعزيز فرص دخول هذه البلدان إلى الأسواق.

٢٩ - أما برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بعد الدوحة فقد أضاف عبئاً جديداً على أقل البلدان نمواً. ففيما ازدادت الحاجة الحاسمة إلى المساعدة التقنية من الأونكتاد أكثر من أي وقت مضى، فقد أخذت موارده بالهبوط. ورحب بخطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في الأونكتاد في مرحلة ما بعد الدوحة، هذه الخطة التي ينبغي تمويلها من موارد من خارج الميزانية. وفي هذه الجهود، ينبغي زيادة التأكيد على بناء المؤسسات وبناء القدرات في الأجل الطويل.

٣٠ - والمساعدة مطلوبة أيضاً للتغلب على الضائقة في جانب العرض. والخطة التجريبية في الإطار المتكامل بحاجة إلى توسيع وإلى التوجه نحو قضايا جانب العرض. وأعرب عن أمله في أن يقدم الشركاء الإنمائيون مساهمات سخية للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً.

٣١ - وبلوغ هدف قمة الألفية في تقليص نسبة الفقر إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥ فيعتمد على قيام أقل البلدان نمواً بدورها الذي تستحقه في عملية العولمة. وللأونكتاد دور حاسم تقوم به في التوصل إلى توافق في الآراء في السياسات الدولية في مجالات المعونة، وتخفيف عبء الديون، وتدفقات التجارة ورأس المال الخاص. وأعرب عن أمله في أن تؤدي مداولات المجلس إلى تحديد وجهة واضحة للأونكتاد الحادي عشر تنطلق من خطة عمل بانكوك.

٣٢ - وقال ممثل المملكة المتحدة إن بلده يؤيد مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية في الأونكتاد. ونظراً إلى تزايد الحاجة بعد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة إلى المساعدة لدعم المفاوضات التجارية. وبغية بلوغ طاقة التجارة كمحرك للنمو وتخفيف الفقر، فإن بلده يقدم التمويل: لبناء القدرات المتعلقة بسياسة المنافسة (٢٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني، فضلاً عن مرحلة أخرى قيد النظر)؛ ومشروع خدمات وتطوير بناء القدرات (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)؛ وبرنامج للتجارة والبيئة يُنفذ تنفيذاً مشتركاً مع منظمة غير حكومية هي رابطة القانون البيئي الدولي والتنمية (مليون جنيه استرليني). وأعرب عن الأمل في أن تثمر الأنشطة التي سبق تقديم المساعدة إليها مثل نموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية. وقال إن بلده ملتزم بتمويل مرحلة أخرى من مراحل الصندوق الاستئماني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التابع للأونكتاد. ويُبحَث حالياً تمويل عدد من الأنشطة في مجال الاستثمار، بما في ذلك التمويل الممكن للمشاركة في اجتماعات الخبراء المتعلقة بقضايا الاستثمار في هذه السنة. ورحب بالتزام الأونكتاد بالعمل مع وكالات أخرى،

وأعلن تقديم مساهمة ثانية في الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً (مليون جنيه استرليني).

٣٣ - أكدت ممثلة النرويج أن بلادها تعهدت منذ عام ٢٠٠٠ في عدد من المؤتمرات الدولية بالتزامات هامة تؤثر في أعمال الأونكتاد. وينبغي استخدام استعراض منتصف المدة للبت في الطريقة التي ينبغي بها للأونكتاد أن يواجه هذه التحديات بتحديد الأولويات وتعديل برامجه تعديلاً يجعلها أكثر صلة بتنفيذ جداول الأعمال الجديدة. وينبغي لمكافحة الفقر، كهدف شامل من أهداف التعاون الإنمائي، أن يظهر بوضوح في برنامج عمل الأونكتاد. ونشأ توافق واسع في الآراء حول التعاون الإنمائي الذي يؤكد على المسؤولية الوطنية عن التنمية، ويسلّم في الوقت نفسه بضرورة تقديم الدعم من خلال بيئة دولية تمكينية.

٣٤ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل، أكدت وجوب أن يواصل الأونكتاد في أنشطته التركيز على أقل البلدان نمواً في التحليل، كما في "تقرير أقل البلدان نمواً" السنوي، وفي المساعدة التقنية. وبالإشارة إلى جدول أعمال الدوحة ودعوته إلى تقديم مساعدة تقنية هادفة وشاملة، قالت إن للأونكتاد دوراً هاماً يقوم به في مجالات منها الاستثمار والمنافسة، وهذا المجالان وردا في إعلان الدوحة كمجالين يساهم الأونكتاد فيهما. ويمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على المشاركة مشاركة أكمل في مفاوضات التجارة العالمية وفي نظام التجارة المتعدد الأطراف، وذلك في الجوانب التي تقع في نطاق ولايته، وبالتعاون على نحو وثيق مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات الدولية.

٣٥ - وقالت إن حصيلة الركنين الأول والثاني تشكل أساساً لإجراء بعض التحسينات الهامة. وحدد استعراض منتصف المدة وجود حاجة إلى الترشيد وتحسين التركيز في الآلية الحكومية الدولية. وتعلق النرويج أهمية عظيمة على التنفيذ الكامل والفوري للمبادئ التوجيهية المتفق عليها في إطار الركن الأول ولكنها تؤكد الحاجة إلى المزيد من التحسينات. وفيما يتعلق بالركن الثاني، أكدت أهمية جعل أعمال الأونكتاد التحليلية أكثر صلة بأعمال الآلية الحكومية الدولية وبالمساعدة التقنية التي يقدمها. ويوجد تباين في الآراء حول جدوى منشورات متنوعة، وحثت الأمانة على وضع ذلك في اعتبارها في ما تنشره في المستقبل. وينبغي للمساعدة التقنية في الأونكتاد أن تستند إلى المجالات التي يتسم فيها الأونكتاد بميزة نسبية، وأن تُنسّق تنسيقاً وثيقاً مع الوكالات الأخرى تجنباً للتكرار وتعظيماً للتآزر. وأشار التقرير إلى وجود مجال لتحسين التنسيق الداخلي والخارجي. وينبغي تعزيز آليات التنسيق مع

الوكالات الأخرى مثل برنامج المساعدة التقنية المتكاملة المشترك والإطار المتكامل. أما جدول أعمال الأونكتاد للسنتين القادمتين فيشكل تحدياً ويتطلب إجراء حوار مستمر بين جميع المعنيين لتحسين التركيز وسير العمل في الأونكتاد بغية جعله أكثر أهمية. وحثت على مواصلة الحوار البناء الذي بدأ، وذلك بهدف تحسين الأونكتاد والإعداد بذلك أيضاً لنجاح مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر المقرر عقده بعد سنتين.

٣٦ - وقال ممثل **كوبا** إن حكومته لا تؤيد الاتجاه المتزايد إلى الإفراط في عقد الكثير من الاجتماعات الوزارية في الأمم المتحدة التي لا تكون إلا للموافقة الشكلية على قرارات سابقة، فهذا نهج لا يشجع المشاركة على مستوى عال. أما التدابير والاقتراحات بشأن تغيير الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد فينبغي استعراضها بهدف تقييم فعاليتها ومساهمتها الفعلية في تقوية المؤسسة وتعزيز مهامها، واعتمادها في الأونكتاد الحادي عشر اعتماداً نهائياً. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تولي مزيداً من الانتباه لتوصيات مجلس التجارة والتنمية واللجان. وأكد الحاجة إلى صلات بين أعمال منظمة التجارة العالمية نتيجة لبرنامج الدوحة من أجل التنمية وبين نتائج الأعمال التي يقوم بها الأونكتاد. ودعا أخيراً إلى إيجاد حل نهائي لمشكلة تمويل الخبراء من البلدان النامية تمويلاً يعتمد على موارد قابلة للتنبؤ ومستقرة، بما فيها موارد الميزانية العادية.

٣٧ - ورحبت ممثلة **منظمة الوحدة الأفريقية** بالوثائق المتعلقة بالأركان الثلاثة لاستعراض منتصف المدة. فروح التعاون البادية فيها تبعث على الأمل في تنفيذ برنامج العمل حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر. ولا يزال الأونكتاد الجهاز الرئيسي بالأمم المتحدة المعني بالتجارة والاستثمار وقضايا التنمية. فتجربته في إدخال البعد الإنمائي في النقاش حول السياسة الاقتصادية هو موضع تقدير. يضاف إلى ذلك أن مختلف برامج التعاون التقني لديه هي حبة العقد في أنشطة التعاون التقني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٨ - وتمثل حصيلة الركنين الأول والثاني دليلاً إلى السبل المؤدية إلى مزيد من الكفاءة التنظيمية. فقد أبرزت هذه الحصيلة الحاجة إلى آلية حكومية دولية تتسم بالكفاءة وإلى توفير موارد كافية على أساس يمكن التنبؤ به. وفيما يتعلق بالركن الثالث سلمت بالعوامل المحركة المتغيرة في الساحة الاقتصادية الدولية وتطلعت إلى إيجاد سبل لإدخال التطورات الجديدة في برنامج عمل الأونكتاد.

٣٩ - وفيما يتعلق بأفريقيا، فإن قرار رؤساء الدول بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي يعكس الرغبة في دخول عصر جديد من الازدهار والسلم في القارة. وقالت إنها على ثقة بأن الأونكتاد سيشارك في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

٤٠ - وقال ممثل سويسرا إن الانتباه قد أولي في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً لحاجات أقل البلدان نمواً، كما قُدِّمت التزامات في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية لجعل التجارة تقوم بدورها في التنمية، وكشف المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أهمية موارد القطاع الخاص على الصعيدين المحلي والدولي. ومن شأن هذه الحصيلة أن تؤثر في أعمال الأونكتاد.

٤١ - ويؤمل في حالة إصلاح الآلية الحكومية الدولية أن تتيح اجتماعات الخبراء نشوء مهارات حقيقية وأن تتحسن المتابعة، وأن تعالج اللجان الجوانب الموضوعية للسياسات الإنمائية وتقدم أولويات للأمانة أفضل من ذي قبل، وأن يجري المجلس مناقشات عملية ومركزة بدرجة أكبر. ويمكن إجراء تقييم في الأونكتاد الحادي عشر لمعرفة ما إذا كان يمكن إجراء مزيد من التحسينات.

٤٢ - وفيما يتعلق بخطة عمل بانكوك، فإن تنفيذها يعتبر تنفيذا مرضيا بوجه عام. فقد ساعدت المؤشرات مساعدة كبيرة في تقييم نتائج أنشطة الأونكتاد. وينبغي للأونكتاد أن يحدد ميزاته النسبية في كل مجال من المجالات، وأن يوزع موارده على المجالات ذات الأولوية. وهذا من شأنه أيضاً أن ييسر التزام المانحين بتقديم الموارد، وفي هذا الصدد تنظر سويسرا في المساهمة في تنفيذ برنامج ما بعد الدوحة في مجال الاستثمار والمساهمة في أنشطة التعاون التقني الأخرى.

٤٣ - وأكد **ممثل الصندوق المشترك للسلع** أهمية السلع في التنمية، وأشار إلى أنه كان قد طلب إلى الأونكتاد أن يعزز دعمه للبلدان النامية في هذا المجال بالتعاون تعاونا وثيقاً مع الصندوق المشترك. ومن المسائل الحاسمة في هذا المجال قدرات التوريد، وسلاسل للقيمة، وإضافة القيمة، والتنويع باعتباره أداة للتصنيع، ونقل التكنولوجيا، وإدارة مخاطر الأسعار. ورغم أن أسعار السلع خلاف النفط هي أسعار متدنية للغاية ويتوقع أن تظل كذلك حتى عام ٢٠١٥ على أقل تقدير، فإن تحسين قطاع السلع من شأنه أن يشكل مساهمة قوية في بلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي. ومن الضروري تكثيف الجهود المبذولة من أجل تنفيذ التوصيات المتصلة بالسلع والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا. أما الصندوق المشترك الحريص على التعاون مع الأونكتاد وهيئات السلع الدولية وغيرها من المنظمات الدولية فسوف يواصل دعم أقل البلدان نمواً في تعزيز وتنويع قاعدتها التصديرية وبناء قدراتها المؤسسية والبشرية. ويقدم الدعم أيضا إلى بلدان نامية أخرى للحفز على التنمية المستدامة.

**الإجراءات التي اتخذها المجلس**

٤٤ - في الجلسة العامة الختامية التي عقدت في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، اتخذ مجلس التجارة والتنمية الإجراءات التالية:

(أ) فيما يتعلق بالركن الأول المعني بالآلية الحكومية الدولية، اعتمد المبادئ التوجيهية لسير عمل الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد، كما اعتمد المرفق، الواردين في الجزء الثاني من الوثيقة TD/B(S-XIX)/4؛ وأحاط علماً أيضاً بالملخص الذي أعده الرئيس والذي ورد في الجزء الأول من الوثيقة ذاتها (للاطلاع على المبادئ التوجيهية والملخص، انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه)؛

(ب) وفيما يتعلق بالركن الثاني المعني بالتقييم، أحاط علماً بالحصيلة الواردة في الوثيقة TD/B(S-XIX)/3 (للاطلاع على الحصيلة، انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه)؛

(ج) وفيما يتعلق بالركن الثالث المعني بالمناقشات التفاعلية وحوار السياسة العامة، أحاط المجلس علماً بالملخص الذي قدمه وزير خارجية تايلند (للاطلاع على الملخص، انظر الفصل الأول، الفرع جيم، أعلاه)؛

(د) وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة ككل، أحاط علماً بالاستنتاجات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد (للاطلاع على الاستنتاجات، انظر الفصل الأول، الفرع دال، أعلاه).

**بيانات ختامية**

٤٥ - تكلم ممثل **إسبانيا** باسم **الاتحاد الأوروبي** قائلاً إن تنوع المناقشات التي دارت في أثناء استعراض منتصف المدة كان مثرياً جداً رغم أنه كان من الممكن لهذه المناقشات أن تتيح انتباهاً مركزاً تركيزاً أكبر لموضوعات ذات أهمية خاصة مثل العلاقة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالأونكتاد الحادي عشر، ينبغي للمؤتمر أن يركز على عدد قليل من الموضوعات ذات الاهتمام الخاص لدى البلدان النامية؛ وهذه يمكن أن تشمل قضايا التماسك في السياسة العامة والقدرة التنافسية لاقتصادات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً. ورحب الاتحاد الأوروبي بعرض البرازيل استضافة الأونكتاد الحادي عشر، وسوف يتعاون مع البرازيل وأمانة الأونكتاد لضمان نجاح المؤتمر.

٤٦ - وتحدث ممثل **بنغلاديش** باسم **أقل البلدان نمواً** فقال إن الأونكتاد هو المحفل المناسب لمعالجة جميع القضايا الإنمائية معالجة متكاملة بهدف مساعدة البلدان النامية،

ولا سيما أقل البلدان نمواً على الاندماج في الاقتصاد العالمي. أما المسؤولية النهائية عن التنمية فتقع على عاتق البلدان النامية نفسها، ولكن وجود بيئة خارجية مؤاتية تعتبر عنصراً حاسماً. والأونكتاد يعتبر جهة التنسيق لأقل البلدان نمواً لأغراض التجارة والتنمية، ومن المأمول فيه بالتالي إيلاء اهتمام كاف لأقل البلدان نمواً في الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر.

٤٧ - وقال ممثل **أوغندا** إن مسألة تمويل التنمية تتصل اتصالاً وثيقاً بمسائل التجارة والتنمية، ومن ضمن ولاية الأونكتاد تحليل أثر نظام التمويل في التجارة والتنمية.

## باء - مسائل أخرى: دعوة لاستضافة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر

٤٨ - قال ممثل البرازيل إن الأونكتاد سيحتفل بعد سنتين بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه. ولقد تغير الكثير منذ عام ١٩٦٤، ولكن التجارة باعتبارها قوة محركة للنمو الاقتصادي العالمي احتفظت بمكانها في جدول الأعمال الدولي. وظل الأونكتاد من جهته ملتزما بالبعد الإنمائي للتجارة، وعندما بدأت جولة جديدة من المفاوضات التجارية كان الأونكتاد حاضراً كي يبين للمجتمع الدولي أنه لا يوجد مجرد نهج وحيد إزاء التجارة. ويجب أن يظل في البال دائماً أنه ليس كل ما في التجارة نزيها وليست التجارة كلها نزيهة. والبرازيل باعتبارها من المشاركين في تأسيس الأونكتاد تعتز بمشاركتها المستمرة في أعماله وفي المساهمة البارزة التي يقدمها الأمين العام البرازيلي للأونكتاد. ولذلك تشعر البرازيل بأن الوقت مناسب لتعيد تأكيد التزامها بالأونكتاد، وتود أن تتقدم بدعوة لاستضافة الأونكتاد الحادي عشر في عام ٢٠٠٤.

٤٩ - وقال ممثل **كوبا** إن بلده يؤيد البرازيل تأييداً كاملاً كمكان لعقد الأونكتاد الحادي عشر. فالبرازيل بلد رئيسي من بلدان أمريكا اللاتينية، وهو من مؤسسي الأونكتاد ومشارك مشاركة عميقة في القضايا الإنمائية. ولذلك يعتبر مضيفاً جيداً للأونكتاد الحادي عشر ويمكنه الاعتماد على تأييد كوبا في أثناء الأعمال التحضيرية.

### إجراءات اتخذها المجلس

٥٠ - في الجلسة الختامية التي عقدت في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، رحب المجلس بعرض البرازيل استضافة الأونكتاد الحادي عشر، وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعدّ مشروع جدول الأعمال المؤقت وجدولاً زمنياً للمؤتمر كي ينظر فيهما المجلس في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وفهم أن الأمين العام سوف يتشاور، في أثناء القيام بالأعمال التحضيرية، مع

الوفود، وبخاصة من خلال "مشاورات رئيس المجلس"، ومع حكومة البرازيل أيضاً في تحديد الترتيبات العملية واللوجستية المتصلة بالمؤتمر.

## جيم – المسائل التنظيمية والمؤسسية

### افتتاح الدورة

٥١ – افتتح الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية، في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك بتايلند، السيد علي سعيد متشومو (جمهورية تترانيا المتحدة)، رئيس المجلس.

### الاحتفال الافتتاحي

٥٢ – في احتفال افتتاحي أقيم في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ألقى كلمات كل من سعادة الدكتور ثاكسين شيناواترا، رئيس وزراء تايلند؛ وسعادة الدكتور سوراكيارت ساثيراثاي، وزير خارجية تايلند؛ والسيد روبيرتو ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد كيم هاك-سو، الأمين التنفيذي للجنة الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأدلى سعادة السيد علي سعيد متشومو (جمهورية تترانيا المتحدة)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، ببيان يعرب فيه عن التقدير.

### أعضاء المكتب

٥٣ – كان أعضاء مكتب المجلس كما سبق انتخابهم في الدورة الثامنة والأربعين للمجلس على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيد علي سعيد متشومو (جمهورية تترانيا المتحدة) |
| نواب الرئيس: | السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي) |
| | السيد توفيق علي (بنغلاديش) |
| | السيد فيدريكو ألبرتو كويلو كمايلو (الجمهورية الدومينيكية) |
| | السيدة إلينور م. فولر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) |
| | السيد فيراساكدي فوتراكول (تايلند) |
| | السيد دوغلاس م . غريفيث (الولايات المتحدة الأمريكية) |

السيد ناثان إيرومبا (أوغندا)

السيد توشيوكي إوادو (اليابان)

السيد كالمان بيتوتش (سلوفاكيا)

السيد جاك سكافيه (بلجيكا)

المقرر: السيد فيدريكو بيراتسا سكابينو (أوروغواي)

**إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة**

٥٤ - أقر جدول الأعمال التالي في الجلسة الافتتاحية:

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ب) التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

٢ - استعراض منتصف المدة:

(أ) استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية؛

(ب) إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك؛

(ج) إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الأونكتاد العاشر:

'١' إجراء تقييم للتطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها منذ الأونكتاد العاشر؛

'٢' تحديات التنمية في المستقبل؛

٣ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

- الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٤ - مسائل أخرى

٥ - اعتماد تقرير المجلس.

**المناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة على مستوى رفيع**

٥٥ - في أثناء الدورة عقد اجتماعان رفيعا المستوى للمناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة، وذلك برئاسة سعادة الدكتور سوركيارت ساثيراثاي، وزير خارجية تايلند. وموضوع الاجتماع الأول هو: "تقييم التطورات الاقتصادية العالمية وأثرها منذ الأونكتاد العاشر: السياسة الاقتصادية والتحديات بعد بانكوك". أما موضوع الاجتماع الثاني فهو "التحديات الإنمائية في المستقبل: إعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية وإعادة تنظيم العولمة". وفي الاجتماع الثاني تولى التعليق الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، المدير العام المعين لمنظمة التجارة العالمية، وتألف فريق المناقشة من م. مونتيك سينغ أهلواليا، مدير مكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي، والسيد بيير جاكيه، نائب مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية.

**تقرير وثائق التفويض**

٥٦ - في الجلسة العامة التي عقدت في ٢ أيار/مايو، قدم الرئيس تقريراً إلى المجلس جاء فيه أن جميع وثائق تفويض الدول الأعضاء الحضور في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة هي بحسب الأصول.

**إجراء اتخذه المجلس**

٥٧ - لاحظ المجلس أن وثائق التفويض هي بحسب الأصول.

**الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس**

٥٨ - أبلغت الأمانة المجلس بعدم وجود أية آثار مالية بصدد حصيلة استعراض منتصف المدة.

**الإعراب عن الامتنان**

٥٩ - اعتمد المجلس بالتزكية إعراباً عن الامتنان (TD/B(S-XIX)/L.3) اقترحه رئيس المجلس (تعبيراً عن الامتنان، انظر الفصل الأول، الفرع هاء، أعلاه).

**بديل عن رئيس المجلس**

٦٠ - أُبلغ المجلس بأن رئيس المجلس سيتولى قريباً مهمة جديدة خارج جنيف، ولدى مغادرته، ووفقاً للمادة ٢٢ من النظام الداخلي للمجلس، يحل محله السيد ناثان إيرومبا (أوغندا) إلى حين انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للمجلس.

**اعتماد تقرير المجلس**

٦١ - في الجلسة العامة الختامية التي عقدت في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، اعتمد المجلس مشروع تقريره (TD/B(S-XIX)/L.2) رهناً بما يُدخل من تعديلات على ملخصات البيانات، وأذن للمقرر أن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير آخذاً في اعتباره أعمال الجلسة الختامية.

# المرفق الأول

## رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة

إنه ليسرني بالغ السرور أن أبعث بتحياتي إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة. وأود أن أشكر حكومة وشعب تايلند على استضافة هذا الاجتماع وعلى المهارة التي استضافا بها مؤتمر الأونكتاد العاشر منذ عامين وعلى التزامهما القوي والدائم تجاه الأمم المتحدة.

ويتسم استعراض منتصف المدة هذا بالأهمية لعدة أسباب. فهو يمكن أن يسهم في جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. كذلك فإنه يمكن أن يساعد في جهودنا المستمرة إلى تنفيذ خطة عمل بانكوك. ويمكن أيضاً أن يساعد الأونكتاد على أداء دوره المتمثل في دمج البعد الإنمائي في الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية التي تقررت في الاجتماع المعقود في العام الماضي لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، ودمجه في تنفيذ توافق الآراء الجديد المتفق عليه في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عُقد الشهر الماضي في مونتيري. وأخيراً، فإن هذا الجهد يمكن أن يساعد في تحديد الإطار العام لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.

وأرجو أن تتقبلوا أطيب تمنياتي لكم بنجاح هذه المداولات ذات التوقيت المناسب والأهمية الحيوية.

# المرفق الثاني

## رسالة موجهة من رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة

١ - باسم مجموعة الـ٧٧ في نيويورك، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر التقدير لشعب وحكومة مملكة تايلند لالتزامهما وتفانيهما في السير قدماً في تطوير الأهداف والمصالح الإنمائية للبلدان النامية. فاستضافة اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة يشكل شهادة أخرى في هذا الصدد بعدما قام هذا البلد الجميل بسخاء بتنظيم الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢ - إن اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة يعقد فيما لا يزال الاقتصاد العالمي هشاً وفيما لا يزال الانتعاش متوقفاً في العديد من البلدان النامية نظراً إلى ضعف الأسواق المتاحة لأسواقها. وفي دنيا العولمة اليوم يرجح أن يكون للصعوبات الاقتصادية صدى أسرع مما في الماضي وأن يقع العبء الأكبر على أضعف الاقتصادات.

٣ - إن سلسلة الاجتماعات التي عقدت على مستوى سياسي رفيع بعثت آمالاً قوية بوجود فرصة كبيرة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي بالنا في هذا الصدد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً، ومؤتمر مونتيري، والمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة. فنجاح نتائج هذه الاجتماعات يبشر بمستقبل جيد. غير أن المتوقع هو الوفاء الكامل بالالتزامات الواردة في تلك النتائج وذلك بطريقة تجعلها منسجمة انسجاماً تاماً مع الحاجات الإنمائية للبلدان النامية. وتجري حالياً عملية مكثفة تحضيراً للمزيد من الاجتماعات رفيعة المستوى: الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتمثل هذه الاجتماعات منابر أخرى ينبغي لها أن تضع في اعتبارها الكامل الهموم الإنمائية البلدان النامية وكذلك أعمال المتابعة المتكاملة.

٤ - يعتبر اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة عملية فريدة للتكييف والتحديد المستثمرين للمؤسسة. وإننا سعداء لرؤية الأونكتاد يقوم منذ سنوات عديدة بإجراء استعراض منهجي لتنفيذ الالتزامات التي اعتمدتها الدول الأعضاء. والتفاعل المستمر بين الدول الأعضاء والأمانة يعتبر سمة رئيسية في ذلك. والهدف الرئيسي لهذه العملية هو وجود منظمة أفضل تركز على النتائج والجدوى والمساهمة الحقيقية في السير قدماً بالأهداف الرئيسية للبلدان النامية. ونلاحظ بعين الرضا الاهتمام الذي يوليه استعراض منتصف المدة لإدماج البعد الإنمائي في المفاوضات التجارية بعد الدوحة، كما نلاحظ البرنامج الهام

للمساعدة التقنية وبناء القدرة الذي وضعه الأونكتاد لهذا الغرض. وقد شدد استعراض منتصف المدة تشديداً سليماً على أهمية توافق مونتيري في الآراء وعلى دور الأونكتاد في عملية المتابعة.

٥ - إن أهمية وصلاح الأونكتاد يتأكدان من جديد في ضوء الأثر المتزايد عمقاً للعولمة والتحرير في الاقتصادات النامية وفي ضوء التسليم المتزايد بأن قوى السوق ستفعل فعلها في تلبية الحاجات الإنمائية. أما الأونكتاد، في دوره كجهة تنسيق في الأمم المتحدة لأغراض المعالجة المتكاملة للتنمية، فيمكنه أن يقدم مساهمة بارزة في تعزيز الإرادة السياسية والدعم الملموس للجهود الإنمائية في العالم النامي.

٦ - وباسم مجموعة الـ٧٧ في نيويورك، أتمنى كل النجاح لهذا الاجتماع الهام للأونكتاد الذي يمكن إدراجه حقاً في المناسبات الرئيسية لهذه السنة في الأمم المتحدة. وتتطلع المجموعة في هذا السياق إلى الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر.

# المرفق الثالث

## الحضور

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
أرمينيا
إسبانيا
أستراليا
إسرائيل
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوركينا فاسو
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
تشاد
توغو
تونس
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد

سويسرا

شيلي

الصين

العراق

عمان

غابون

غانا

غينيا

فرنسا

الفلبين

فنزويلا

فنلندا

فييت نام

كندا

كوبا

كوستاريكا

كولومبيا

الكويت

كينيا

ليسوتو

ماليزيا

مدغشقر

مصر

المغرب

المكسيك

المملكة العربية السعودية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

موريتانيا

ميانمار

ناميبيا

النرويج

النمسا

نيبال

نيجيريا

نيوزيلندا

هايتي

الهند

هنغاريا

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

اليمن

٢ - ومثلت بصفة مراقب في الدورة الدول الأعضاء التالية:

إريتريا

بروني دار السلام

بوتسوانا

توفالو

جزر سليمان

جزر القمر

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

جيبوتي

الرأس الأخضر

رواندا

ساموا

فيجي

الكرسي الرسولي

كمبوديا

ملاوي

موزامبيق

النيجر

٣ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأوروبي

تحالف منتجي الكاكاو

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ

منظمة التنمية الريفية الأفريقية – الآسيوية

منظمة الوحدة الأفريقية

٤ – ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية أسماؤها:

الاتحاد البريدي العالمي

صندوق النقد الدولي

مصرف التنمية الآسيوي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

منظمة الطيران المدني الدولي

منظمة العمل الدولية

٥ – ومثلت في الدورة منظمات الأمم المتحدة التالية:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

٦ – ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

منظمة العمل والمعونة (ACTIONAID)

المجلس الدولي لقانون البيئة

الفئة الخاصة

الرابطة الدولية للنقل متعدد الوسائط

المعهد الدولي للمحيطات

الرابطة التايلندية لوكلاء الشحن الدولي

جامعة التجارة العالمية

٧ - وحضر الدورة عضوا فريق المناقشة وهما:

السيد مونتيك سينغ أهلواليا، صندوق النقد الدولي

السيد بيير جاكيه، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

# المرفق الرابع

## قائمة الوثائق

| | |
|---|---|
| TD/B(S-XIX)/1 | جدول الأعمال المؤقت وشروحه |
| TD/B(S-XIX)/2 | إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الأونكتاد العاشر، مذكرة قضايا أعدتها أمانة الأونكتاد |
| TD/B(S-XIX)/3 | استعراض منتصف المدة: إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك |
| TD/B(S-XIX)/4 | استعراض منتصف المدة: استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية |
| TD/B(S-XIX)/5 | استعراض منتصف المدة: التجارة والاستثمار في آسيا ومنطقة المحيط الهادي؛ الاتجاهات الأخيرة والقضايا الناشئة، مذكرة من أمانة الأونكتاد |
| TD/B(S-XIX)/6 | رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة |
| TD/B(S-XIX)/L.1 | تقييم برنامج الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ |
| TD/B(S-XIX)/L.2 | مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية التاسعة عشرة - استعراض منتصف المدة |
| TD/B(S-XIX)/L.3 | الإعراب عن الامتنان، مشروع قرار مقدم من رئيس المجلس |
| TD/B(S-XIX)/L.4 | موجز المناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة على مستوى رفيع، أعده سعادة الدكتور سوراكيارت ساثيراثاي، وزير خارجية تايلند |
| TD/B(S-XIX)/INF.1 | معلومات للمشاركين |
| TD/B(S-XIX)/PREP/1 | جدول الأعمال المؤقت وشروحه |
| TD/B(S-XIX)/PREP/2 | تقرير الاجتماع الأول لعملية استعراض منتصف المدة |
| TD/B(S-XIX)/PREP/3 | تقرير الاجتماع الثاني لعملية استعراض منتصف المدة |
| TD/B(S-XIX)/PREP/4 | تقرير الاجتماع الثالث لعملية استعراض منتصف المدة |
| TD/B(S-XIX)/PREP/L.1 | مشروع تقرير الاجتماع الأول لعملية استعراض منتصف المدة |
| TD/B(S-XIX)/PREP/L.2 | مشروع تقرير الاجتماع الثاني لعملية استعراض منتصف المدة |